

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٤٧

الخميس، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد
حنيف (ماليزيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ٢٩ و ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن

تقرير مجلس الأمن (A/68/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
والمسائل ذات الصلة

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن
أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة، السيد جون
آش، على عقد هذه المناقشة اليوم. ويؤيد وفدي تمام التأييد
مشاركة الرئيس شخصيا والطاقة التي يبذلها للنهوض بجدول
أعمال إصلاح الأمم المتحدة، مع تحديث مجلس الأمن كأولوية
قصوى.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتقرير السنوي لمجلس الأمن
(A/68/2). نشكر الممثل الدائم للصين على عرض هذه

أولا وقبل كل شيء، ننوّه بالمزيد من التحسينات التي
حصلت في نوعية التقرير السنوي للمجلس. وفي الوقت نفسه،
تشاطر الرأي القائل إنه لا يزال هناك مجال لتحسين مكوناته
التنبؤية والتحليلية. ويؤيد وفدي أيضا فكرة أنه ينبغي لتقارير
المجلس في المستقبل أن تستوعب الآراء التي تعرب عنها الدول
غير الأعضاء في تلك الهيئة خلال مناقشتها المفتوحة.

إن أوكرانيا، بوصفها مساهمة نشطة بعسكريين وبأفراد
من الشرطة، ترحب بحقيقة أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ
السلام لا تزال تشغل مكانة بارزة في جدول أعمال المجلس.
وفي هذا السياق، ثبت أن المناقشات المواضيعية المفتوحة حيوية
للحفاظ على الزخم الإيجابي. ونحن نشجع المجلس على توسيع
قدرته على التواصل، وإعطائه البلدان المساهمة بقوات صوتا
أقوى في عمليات صنع القرار في هذا المجال.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1355316 (A)



بقرار رئيس الجمعية العامة إعادة تعيين السفير تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية وتشكيل فريق استشاري معني بهذه المسألة.

وفيما يتعلق بنهج أوكرانيا الوطني، أود أن أذكر بأنّ رئيس أوكرانيا، لدى تكلمه في هذه القاعة أثناء المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، أكّد استعدادنا لمناقشة جميع الأفكار والخيارات والنهج الجديدة التقدمية لإصلاح مجلس الأمن في إطار المفاوضات الحكومية الدولية الجارية، التي ندعمها دعما كاملا (انظر A/68/PV.5). وانسجاما مع الموقف الموحد لمجموعة الطاقة والبيئة المذكورة آنفا، جرى التأكيد أيضا على أنّ أية زيادة في أعضاء المجلس غير الدائمين ينبغي أن تضمن تعزيز تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية، بأن يُخصّص لها مقعد غير دائم إضافي واحد على الأقل.

وأودّ أن أضيف أنّ أوكرانيا تعتبر كلاً اتجاهي الإصلاح بمثابة مسائل ذات أولوية عليا، وهما توسيع مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله. وهذا ما جعلنا نخطط علما مع الاهتمام بالاقتراح الأخير المنبثق عن مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، والمتعلق بحق النقض. وعلى صعيد توسيع المجلس، فإننا على استعداد لاستكشاف السبل التي يمكن أن تُفضي إلى أوسع اتفاق ممكن.

ختاما، أود أن أؤكد استعداد وفد بلدي للمساهمة في مساعي الإصلاح عبر المشاركة الفعالة والبنّاءة في عملية تفاوضية مفتوحة وشفافة وشاملة وواقعية.

السيدة تان (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة السنوية. لقد دأبت الجمعية منذ نشأتها على مناقشة مسألة التمثيل العادل على صعيد عضوية مجلس الأمن وزيادة أعضائه. لكنّ الإصلاح بقي نادرا. فالزيادة الأخيرة في عضوية المجلس حدثت عام ١٩٦٥. وحينئذ، كانت هناك ١١٧ دولة عضوا في الأمم

وتجّبد أوكرانيا توسيع نطاق المناقشات المواضيعية المدرجة في جدول أعمال المجلس. ومن بين الاتجاهات الأكثر تحديا والأبعد مدى التي لم ينظر فيها المجلس بعد، في رأي العديد من الوفود، مسائل من قبيل الطاقة المستدامة والأمن المائي، وهما مسألتان حيويتان لجزء كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الجزيرة الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وأقل الدول نموا.

وترحب أوكرانيا بالتعاون الذي جرى توطيده، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبلدي ملتزم بالمضي قدما في هذه الشراكات المفيدة، وهو يساهم حاليا في هذا المسعى، عن طريق جملة أمور منها العمل الذي يقوم به بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي أكبر منظمة إقليمية في العالم. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بالمقترحات التي أوردتها وزير خارجية أوكرانيا، السيد ليونيد كوجارا، في الاحاطة الاعلامية التي قدّمها إلى مجلس الأمن بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك في أيار/مايو ٢٠١٣ (انظر S/PV.٦٩٦١).

وتؤيد أوكرانيا بقوة إنخراط مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات والقيام بالوساطة، لأن بلدي يعتبر أن هذين الجهدين هما أداتان لا غنى عنهما في مجموعة الأدوات المتوفرة للمجلس. فممنع نشوب الصراعات والقيام بالوساطة كانا يتصفان بمنتهى الأهمية خلال الولاية الوحيدة لأوكرانيا كدولة مستقلة في المجلس، للعامين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وسوف يظلان كذلك في حال انتخابنا في المجلس للعامين ٢٠١٦-٢٠١٧.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. إنّ أوكرانيا تدعم جميع الخطوات، سواء كانت إجرائية أو موضوعية، التي يمكن أن تفضي إلى بعض التقدم الذي طال انتظاره في هذا المجال. وهذا هو السياق الذي نرحب فيه

بناءً الحاجة الماسة إلى إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أحطنا علماً بتشكيل الرئيس للفريق الاستشاري المعني بإصلاح مجلس الأمن وسنهتم بمعرفة المزيد عنه.

إنّ أهداف التمثيل والفعالية المتزايدتين في المجلس لا تتعارض فيما بينها. فالتوسّع الأخير في عام ١٩٦٥ لم ينتقص من قدرة المجلس على العمل. وفي الحقيقة، إنّ مجلساً موسّعاً يجب أن يكون مجلساً أكثر كفاءة وفعالية أيضاً. ويتعيّن على الدول التي لديها أو تسعى إلى صوت وتمثيل أقوى في المجلس، أن تقبل مسؤوليات أكبر عن مواكبة التحديات العالمية وصون السلم والأمن الدوليين. وتشمل هذه المسؤوليات ضمان أن تُتيح أساليب عمل المجلس وجود هيئة أكثر فعالية وشمولية وشفافية وقابلية للمساءلة أمام الدول غير الأعضاء.

ومسألة أساليب عمل المجلس هامة للدول الصغيرة، التي تشكّل الأغلبية في الأمم المتحدة. فمن بين ١٩٣ دولة عضواً في الأمم المتحدة، هناك ١٠٥ دول أعضاء في منتدى الدول الصغيرة أيضاً. بيد أنه من بين ٧٠ دولة عضواً لم تُنتخب أعضاء في مجلس الأمن أبداً، هناك ٥٠ دولة صغيرة. والكثيرون منا يجدون صعوبة متزايدة في الالتزام بالموارد الضرورية لتأمين الانتخاب لعضوية المجلس، لأنّ حملات الحصول على المقاعد باتت أكثر كثافة، ويتعيّن التخطيط لها سلفاً طوال سنوات أو حتى عقود.

وتواجه الدول الصغيرة تحديات فريدة نظراً لمواطن الضعف المرتبطة بأحجامها. ومن المهمّ تمثيل منظوراتنا في المجلس، لكنّ النظام الراهن يجعل الخدمة في المجلس لمعظمنا فرصة واحدة في جيل. وقد لا ينجح الكثيرون منا أبداً في مراهنتنا على انتخابنا لعضوية المجلس.

ولكن في ضوء الاختلافات الأساسية في الرأي، قد يستغرق إصلاح عضوية المجلس وقتاً طويلاً. وهذا يجعل من الأهمية القصوى تحسين أساليب العمل لصالح جميع

المتحدة؛ ويبلغ عددنا اليوم ١٩٣ دولة. وهذا يعني أنّ عدد الدول الأعضاء قد ارتفع بنسبة ٦٥ في المائة في السنوات الخمسين الماضية، لكنّ عدد المقاعد في مجلس الأمن ازداد بنسبة صفر في المائة. ويجدر التنويه باثنين من تأثيرات هذا التوجّه.

أولاً، إنّ حجم مجلس الأمن لم يواكب وتيرة الزيادة الموضوعية في عضوية الأمم المتحدة في نصف القرن الماضي. ثانياً، إنّ التمثيل عبر مجلس الأمن وحجم المجلس اليوم تجسيد للعالم الذي كان موجوداً في عام ١٩٦٥. وقد كانت هناك تغييرات عديدة في المشهد الدولي منذ ذلك الحين. وشهدنا أيضاً ولادة عشرات البلدان الجديدة. وهناك تحولات كبرى جارية في النفوذ العالمي بين الدول، وتجري إعادة توزيع القوة الاقتصادية من المراكز التقليدية إلى البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا واقتصادات ناشئة أخرى.

وظهرت أيضاً تحديات سياسية وأمنية جديدة منذ عام ١٩٦٥. واستحدث مجلس الأمن أساليب جديدة للتصدي لتلك التهديدات المتعددة المستويات. لكنّ المجلس ما برح يحاول أن يلعب لعبة شطرنج متزايدة التعقيد، بالبيادق الـ ١٥ نفسها التي كانت لديه قبل ٥٠ سنة. وينبغي أن يكون هذا مصدر قلق لنا جميعاً في الجمعية.

ومن الواضح أنّ هناك اختلافات في الرأي بيننا حول كيفية زيادة أعضاء مجلس الأمن. ولكن يمكننا أن نتفق على مبدأ ضرورة الإصلاح والحاحه. ولا بدّ لنا من تسريع العملية الإصلاحية، بما يشمل توسيعاً للمقاعد في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، بدون تمديد لحقّ النقض. وينبغي لجميع الأطراف في مناقشة اليوم أن تعترف أيضاً بأنّ الضغط لإيجاد مجلس أكثر تمثيلاً وفعالية سيزداد مع كل سنة تنقضي بدون إصلاح. لذا، لا بد أن نشارك في حوار بناء، بدل تكرار المواقف نفسها عاماً بعد عام. وترحب سنغافورة بأية مبادرة تعالج معالجة

لعمله، وأن يناقش أيضاً تلك الحالات التي لم يتصرف المجلس حيالها وكذلك آراء الأعضاء فيه عند النظر فعلياً في بنود جدول الأعمال. إن استمرار عدم إجراء تحليل منهجي أو متسق لعمل مجلس الأمن في تقريره السنوي المقدم للجمعية من أعراض التفكك الخطير والحاجة الماسة إلى تحسين أساليب عمله. نعتقد أيضاً أنه يجدر بمقدمة التقرير أن تفضي إلى تركيز أكثر تحليلاً وتفاعلاً، أي تركيز يستشرف المستقبل ويسترجع الماضي. إذ أن التركيز على الماضي واستشرف آفاق المستقبل يقتضي تحليلاً يتجاوز مجرد سرد الروايات.

أما في ما يتعلق بالبند ١٢٣ من جدول الأعمال المتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، فتود كوستاريكا أن تعرب عن اهتمامها واستعدادها للتحرك قُدماً بشأن ذلك الموضوع الهام جداً. وتشاطر الآراء التي أعرب عنها ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/68/PV.46)، ونكرر قناعتنا ومفادها أنه ينبغي هنا وفي إطار المفاوضات الحكومية الدولية وبوجود ١٩٣ دولة عضواً مناقشة ومقارنة المواقف المتعلقة بمسألة الإصلاح. لذلك يعتقد وفدي أنه ينبغي للفريق الاستشاري الذي أنشأه حديثاً رئيس الجمعية العامة أن يقصر نفسه على إسداء المشورة للرئيس إذا ما طلب منه ذلك. إن كوستاريكا ملتزمة التزاماً راسخاً بالعملية وأهمية البدء بالمفاوضات في مناخ تسوده الثقة والشفافية والاحترام المتبادل.

ولا يمكن أن تكون إصلاحات مجلس الأمن فعالة إذا ما اشتملت فقط على زيادة في الامتيازات التي يتمتع بها البعض وإضافة مقاعد دائمة للآخرين. تؤيد كوستاريكا زيادة بسيطة في عدد الأعضاء غير الدائمين مما يمكن مناطق العالم من أن تكون أفضل تمثيلاً، ولا سيما تلك المناطق الممثلة تمثيلاً هزياً حالياً، من قبيل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الدول الأعضاء، وبخاصة أولئك الذين من بيننا قد يخدمون في المجلس نادراً أو لا يخدمون مطلقاً. وقد أيدت سنغافورة دائماً تحسين أساليب عمل المجلس باستقلالية ودون المساس بجوانب الإصلاح الأخرى. وبياننا في المناقشة الأخيرة في مجلس الأمن حول أساليب العمل أوضح آراءنا بشأن أساليب العمل، بما يشمل استخدام حق النقض وتقرير مجلس الأمن (انظر S/PV 7052).

السيد ويسلدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تشكر كوستاريكا سفير الصين ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر على عرضه التقرير السنوي للمجلس (A/68/2) أمام الجمعية العامة. كما نشكر وفد الولايات المتحدة على عمله المضني في صياغة مقدمة التقرير وإعداده.

إن وفد بلدي، بصفته عضواً في فريق المسألة والاتساق والشفافية، يعلّق أهمية خاصة على هذه المناقشة، لأننا نعتقد أنّ مهمّة تحسين أساليب عمل المجلس وتعزيز شفافيته ومساءلته عملية مستمرة، ينبغي لجميع أعضاء المنظمة أن يكونوا مشاركين فيها، بمعزل عن الاختلافات التي قد تكون بيننا حيال إصلاح مجلس الأمن.

ووفد بلدي يدرك من جهة أنّ بعض التحسين قد جرى في إعداد تقرير المجلس ومضمونه. ونحن من جهة أخرى نبقي على الاعتقاد بأنه كان يمكن للتقرير أن يجسّد بشكل أفضل المشاكل والتقييمات والدوافع التي حرّكت أعمال المجلس أثناء الفترة قيد الاختبار. وفي هذا السياق، إنّ التقرير المعروض أمامنا هو، كما في السنوات الماضية، تقرير مكثّف حول الأعمال التي جرت طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي في هذه الحالة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

تؤيد كوستاريكا الفكرة القائلة بأن التقرير السنوي لمجلس الأمن ينبغي أن يشمل تقييماً تحليلياً ويتسم بالجودة

وغيره من قرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرارات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

ما فتئنا منذ أكثر من ٢٠ عاماً نناقش الآراء الممكنة وتبادلها بشأن الإصلاح. في السنوات الخمس الماضية، وفي إطار المفاوضات الحكومية الدولية، عُقدت تسع جولات ناقشت فيها الدول مواقفها. ومجموعة مشروع القرار L.69 أعربت بوضوح ومراراً وتكراراً عن أساس وعدالة مواقفنا التي توحد مشاعر الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. وتلك حقيقة.

نعتقد أنه قد حان الوقت قطعاً بالنسبة لنا جميعاً لكي نكثف جهودنا للمضي قدماً بتلك العملية بطريقة مستدامة وأكثر ترسيخاً. في ذلك السياق، نرحب بمبادرة الرئيس بإنشاء فريق استشاري لرئيس الجمعية العامة لصياغة نص تفاوضي للحولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية المقررة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وبوسعنا أن يعول على تعاوننا الكامل. وينبغي أن يجسد ذلك النص رغبات الأغلبية الساحقة التي تطالب بإجراء إصلاحات عاجلة، ولا سيما الإصلاحات المتعلقة بزيادة عدد الأعضاء في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة التي تهدف إلى تحقيق توازن عادل في المجلس.

إن توسيع العضوية الدائمة ينبغي أن يأخذ في الحسبان التمثيل العادل لجميع المناطق، ولا سيما أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي ظلت على الدوام تفتقر إلى التمثيل المنصف في مجلس الأمن. ومن الجوهري أيضاً أن تدخل المفاوضات مرحلة أكثر نشاطاً لصياغة نص مقتضب يجري العمل عليه كما اقترح الرئيس، وبذلك تتحقق نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠١٥ الذي يصادف الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

في الختام، نود مرة أخرى أن نقر بالدور البناء والشفاف الذي يقوم به السفير تانين منذ أن كلفه بتلك المسؤولية الأب

وأفريقيا. وهذه الاستراتيجية تكفل للعضوية الأوسع الاحتفاظ بدورها الرقابي الهام وتجسيد المجلس لحقائق القرن الذي نعيش فيه، وتزيد من نسبة الأعضاء المنتخبين في المجلس، وتتيح الفرص للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم لكي تكون مشمولة في الاستراتيجية. لذلك نفضل إدخال مبدأ إعادة الانتخاب الذي من شأنه أن يكفل وجوداً أكثر تواتراً للدول التي لديها أكبر قدر من الاستعداد والتوافر للقيام بدور فاعل في المواضيع المدرجة في جدول أعمال المجلس، وأن يساعد في نفس الوقت على ضمان مساءلة الأعضاء غير الدائمين. ونود أن نذكر بأن الانتخاب في المجلس ليس مجرد امتياز؛ إنه مسؤولية عالمية.

إن إصلاح مجلس الأمن يتطلب من الجميع التحلي بالمرونة وروح الشمولية. نكرر استعدادنا الكامل للمشاركة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية والتعاون على نحو بناء وهادف في تصميم عملية تمكننا من إحراز تقدم في هذه اللحظة المحددة لمستقبل منظمنا.

السيد خيمينيز (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل سانت كيتس ونيفس، السفير ديلانو فرانك بارت بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 التي تعتبر أكثر المجموعات تنوعاً وأكثرها عدداً في المشاركة في هذه المفاوضات (انظر A/68/PV.46).

إن نيكاراغوا ممتنة جداً للرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة جداً بالنسبة لشمس ٤٧ لعملية التفاوض الحكومية الدولية بشأن الإصلاحات التي يحتاجها مجلس الأمن. ونتفق بالكامل مع الرئيس على أن إصلاح الأمم المتحدة عنصر هام في جهودنا لتعزيز المنظمة ونشكره على إجراء مفاوضات مستفيضة تهدف إلى البدء بالعملية. ونقر بما تميزت به جهود الرئيس من روح المبادرة والإبداع والالتزام بالامتنال لولاية الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)

الأمن للنظر فيها. واليوم، فإن ما يجري انتهاكه هو السلام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأمنها وكرامتها وسيادتها. ولكن في المستقبل سيقع بلد آخر ضحية لذلك الاستبداد والتعسف.

ومن الضروري إصلاح مجلس الأمن باعتباره جهاز الأمم المتحدة المحايد والموضوعي والديمقراطي بغية استعادة الثقة به وجعله وفيًا لمهمته الأولية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. ومضت عشرون سنة منذ أن طرح بند جدول الأعمال المتعلق بإصلاح مجلس الأمن في الجمعية العامة. ومع ذلك، حتى اليوم لم يحرز أي تقدم. وذلك لأن الولايات المتحدة سعيًا منها لخدمة مصالحها الخاصة ظلت إلى حد كبير تتلاعب بالمسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين المعروضة على مجلس الأمن. وللتغلب على تلك المشكلة، ينبغي اتخاذ الخطوات المحددة التالية من أجل إصلاح مجلس الأمن.

أولاً، ينبغي مراعاة الدقة لمبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية في جميع أنشطة مجلس الأمن. ويشكل الحياد والديمقراطية الأساس المتين لأعمال مجلس الأمن. وإذا واصل مجلس الأمن مواصلة ممارساته المتحيزة والانتقائية والتعسفية في عملياته لصنع القرار، فإنه لن يتمتع إطلاقاً بثقة الدول الأعضاء وائتمانها.

ثانياً، ينبغي أن يجسد مجلس الأمن مطالب الدول الأعضاء ومصالحها باعتماده أساليب عمل جديدة تستند إلى الموضوعية والعقلانية وعدم الانتقائية وعدم التعسف في جدول أعماله ومناقشاته وعملياته لصنع القرار. ومن ناحية، من الضروري ألا تصبح قرارات مجلس الأمن والقرارات المتصلة بفرض الجزاءات واستخدام القوة نافذة إلا بموافقة الجمعية العامة، نظراً لأنها تحدث آثاراً خطيرة على السلام والأمن الدوليين. وينبغي إنشاء آلية صارمة لتحقيق تلك الغاية.

ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، والذي ما انفك منذ ذلك الحين يقوم بتوجيه العملية الحكومية الدولية بطريقة محترفة، وعادلة ونزيهة. ونحن مسرورون لقراره بمواصلة قيادة المفاوضات، مع الأخذ في الحسبان مسألة الذاكرة المؤسسية واستمرار ترؤس السفير تانين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. تكرر نيكاراغوا تأييدها لإصلاح مجلس الأمن وللرئيس والسفير تانين وكذلك نعرب عن ثقتنا بقيادته وقدرته على إدارة دفة العملية.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة عن بند هام لجدول الأعمال مثل مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وهي مهمة ملحة في الوقت الحالي لتحسين أعمال مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين.

إن مجلس الأمن الحالي لا يجسد روح إجماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عضويته أو جدول أعماله أو أساليب عمله. وهو يفتقر بشدة إلى الحياد والديمقراطية. وذلك هو الواقع المظلم في الوقت الحالي.

وبلغ استبداد الدولة العظمى العضو في مجلس الأمن وتعسفها درجة الطيش في حرمان الدول ذات السيادة من حقوقها المشروعة في استخدام الفضاء الخارجي واستغلاله للأغراض السلمية. وأحد الأمثلة النموذجية أن الولايات المتحدة عرضت المسألة على مجلس الأمن بصورة غير قانونية حينما أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساتلاً للأغراض السلمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بالامتثال الكامل للقوانين والنظم الدولية.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، أجريت عمليات عديدة لإطلاق السواتل في جميع أرجاء العالم. ومع ذلك، لم تعرض حالة واحدة لعملية إطلاق أي بلد معين لساتل على مجلس

من بنود جدول الأعمال. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لممثل الصين على توليه عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/PV.47). وأود أيضا أن أهنئ السفير زاهر تانين على إعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية وإن أعرب عن تقديري لجهوده خلال الدورة السابقة.

وأود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم الممثل الدائم لسيراليون ومنسق لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابعة للاتحاد الأفريقي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/68/PV.46).

وتود زامبيا أن تشارك دعوة أفريقيا إلى إصلاح مجلس الأمن لكي يصبح ممثلا للجميع. فعلى سبيل المثال، وفي أي لعبة للشطرنج تتسم كل القطع بالأهمية. ولكي يفوز أي أحد، يتعين عليه أن يولي أهمية خاصة للجميع القطع. وفي ذلك الصدد، نرى أن أفريقيا، باعتبارها إحدى قطع اللعبة، استبعدت وظلت لفترة طويلة في طي النسيان. وفيما يتعلق بصون السلام والأمن، يتعين إشراك جميع الدول مهما كانت صغيرة أو فقيرة أو غنية.

إن الموقف الأفريقي المشترك معروف جيدا وظل يحظى بدعم أغلبية كبيرة للدول الأعضاء. وأفريقيا لا تسرف في طلباتها. وعلى نحو ما تجسد في توافق إزولوين وإعلان سرت، ما فتئ نداء أفريقيا يكرر مرة بعد الأخرى، ومفاده تحديدا، أنه ينبغي أن تمنح أفريقيا مقعدين دائمين مع جميع صلاحيات العضوية الدائمة وامتيازاتها، بما في ذلك حق النقض (الفيتو) إذا استمر قائما، ومقعدين غير دائمين إضافيين.

ويمكن ملاحظة أن معظم القضايا المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين التي تجري مناقشتها في مجلس الأمن تتعلق بأفريقيا أو ذات صلة بها. ومن ثم، يجب أن يكون مجلس الأمن أكثر شمولا وديمقراطية وتمثيلا وقابلية للمساءلة، وذلك تمشيا مع واقع

ومن الناحية الأخرى، ينبغي أن تساعد أعمال مجلس الأمن على تمكين الجمعية العامة من ممارسة سلطاتها ووظائفها الكاملة. وعلى المجلس ألا يتدخل في مسائل جدول الأعمال المتصلة بأعمال الجمعية العامة ووظائفها، بما في ذلك المسائل الاجتماعية - الاقتصادية وأنشطة البرامج الإنسانية والإنمائية التابعة لمنظمات الأمم المتحدة.

ثالثا، ينبغي إصلاح الهيكل الحالية لمجلس الأمن. وينبغي أن يزداد في عضوية المجلس تمثيل البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية من أجل بناء الثقة بالمجلس وإخضاعه للمساءلة. وفي الوقت الحالي، لا يمكن زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بسبب الاختلافات القائمة بين فرادى البلدان والمجموعات الإقليمية. ولذلك، فإن الحل العملي الوحيد لمعالجة الهيكل غير المتوازن وغير المعقول لمجلس الأمن هو الشروع أولا في زيادة مقاعد فئة العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن.

وبالنسبة لزيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فإن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوضح مرة أخرى موقفه القائم على المبادئ ومفاده أن اليابان غير مؤهلة إطلاقا لتصبح عضوا دائما في مجلس الأمن تحت أي ظرف من الظروف. فاليابان لا تزال تنكر جرائم الحرب الاستثنائية التي ارتكبتها ضد الإنسانية، مثل المذابح والنهب وغزو البلدان المجاورة في القرن السابق، وهو ما وضعها في إطار العبارة الشائنة للدولة المعادية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ووفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اقتناع تام بأن هذه الجلسة العامة ستتيح فرصة مجددة لإيلاء الاهتمام لآراء الدول الأعضاء من أجل اتخاذ تدابير عملية نحو إصلاح مجلس الأمن.

السيد كاتوتا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة بشأن بندين هامين

وفي هذا الصدد، نحن نؤيد دعوة أفريقيا إلى جعل هذا التمثيل أكثر ملاءمة.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات والتعقيدات والحساسيات، لا تزال تايلند متفائلة بشأن إصلاح مجلس الأمن في نهاية المطاف. وفي نفس الوقت، فإننا لا نزال واقعيين وعمليين بما يكفي للنظر في جميع الخيارات الممكنة، بما في ذلك توسيع فئتي العضوية، وكذلك ما يسمى الحلول المؤقتة أو الحلول الوسط التي تهدف إلى ضمان الإصلاح في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد اقتراح السفير تانين، رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، الداعي إلى مناقشة تلك الخيارات الوسط. ومن المؤسف أنه خلال الجولة التاسعة من المفاوضات لم تُتَح لنا فرصة لمناقشة تلك الخيارات بالكامل.

وفي الواقع، فإن فكرة إدخال فئة جديدة في عضوية مجلس الأمن ليست جديدة. وقد تم تقديم تقرير أعده الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير ((A/59/565)، المعروف أيضا باسم تقرير بنياراتشون، إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٤. واقترح التقرير، في جملة أمور، الخيار الممكن المتمثل في توسيع المجلس. ونعتقد أنه ينبغي النظر في هذه الخيارات بجدية في الجولة المقبلة من المفاوضات. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بإعادة تعيين السفير تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وتايلند تحيط علما بإنشاء رئيس الجمعية العامة لفريق استشاري. ونود الحصول على مزيد من التوضيح بشأن ولاية ودور هذه الهيئة بخصوص عملية المفاوضات التي يقودها الأعضاء. وهذا التوضيح سيساعدنا على المضي قدما. وفي هذا الصدد، نرى ميزة للفريق الاستشاري تتمثل في أنه يمكن أن يوفر نقطة مرجعية للجولة المقبلة من المفاوضات. وتود تايلند أن ترى تقدما أساسيا في إصلاح المجلس. وعلى أي حال،

العصر الحديث. وتوسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية أمر قد طال انتظاره وينبغي منح أفريقيا المكان اللائق بها.

وبشأن مسألة المفاوضات الحكومية الدولية، ترى زامبيا أنه ينبغي الاستمرار في العملية بهدف بناء تحالفات والتوصل إلى حلول وسط وكذلك تضيق هوة الخلاف بين الدول الأعضاء وجماعات المصالح. والمفاوضات تتطلب وقتا وينبغي السماح بمواصلتها. غير أنه ينبغي عقد المفاوضات الحكومية الدولية بوتيرة أسرع. وإلا، فإنها قد تتحول، إذا استمرت بنفس طريقة الدورة السابقة، إلى عملية مطولة ومملة مثل عملية الفريق العامل المفتوح العضوية التي سبقتها.

أخيرا وليس آخرا، فإننا لا نزال على اقتناع راسخ بأن موقف أفريقيا المشترك ما زال يحظى بأوسع دعم من قبل غالبية أعضاء المنظمة، وبالتالي فإن دوره يبقى مفيدا في عملية الإصلاح.

السيد بامرونغفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لتعديل ميثاق الأمم المتحدة الذي مهد السبيل لتوسيع العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن في عام ١٩٦٥. وقد زاد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اليوم إلى ١٩٣. وبالتالي، فإن إصلاح مجلس الأمن ضروري تماما لجعل المجلس متماشيا مع الواقع المعاصر.

وبينما تؤيد تايلند تأييدا كاملا إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، فإننا على استعداد للنظر في أي فكرة أو اقتراح هدفهما إصلاح المجلس بصورة حقيقية. ونعتقد تايلند أنه ينبغي إعطاء الأولوية، في جملة أمور، لتحسين أساليب عمل المجلس وتوسيع عضويته من أجل ضمان أن يصبح المجلس أكثر فعالية وشفافية وقابلية للمساءلة وأن تجسد عضويته واقع العالم في القرن الحادي والعشرين. ويعتقد وفد بلدي اعتقادا قويا أن أي توسع يجب أن يركز على التمثيل الجغرافي العادل.

والنص الذي يوجه مفاوضاتنا طويل أكثر من اللازم، وقبل كل شيء، فإننا بحاجة إلى توجيه بشأن كيفية المضي قدما.

وسيكون من المؤسف للغاية بالنسبة لنا أن نتجاهل التقدم المحرز ونشرع في محادثات جديدة لمجرد تكرار نفس المواقف القديمة. ولذا، نرحب بالقرار الشجاع والحسن التوقيت الذي اتخذته رئيس الجمعية العامة، السفير جون آش، بتشكيل فريق من الأشخاص ذوي الخبرة الذين يملكون مهارات دبلوماسية واسعة لتقديم المشورة للرئيس بشأن هذه المشكلة الهامة التي نناقشها جميعا. فكيف ينبغي لنا المضي قدما في عملية التفاوض؟ وما هي أفضل صيغة لتمكيننا من التحرك باتجاه نص تفاوضي حقيقي دون أن نشعر أي دولة بأن مصالحها في خطر؟ والفريق الاستشاري لا ينتقص بأية صورة من حياد الرئيس في عملية التفاوض. بل على العكس تماما، فإن هدفه يتمثل في ضمان أن يكون لدى الرئيس توصية واحدة على الأقل بشأن كيفية التصرف بحياد قدر الإمكان عند اتخاذ قرار بشأن مسار العمل الذي ينبغي اتباعه. ومضمون هذه التوصية لن يكون موضوعيا بل إجرائيا. وأود أنؤكد لزملائي أن الرئيس يتحمل المسؤولية عن الاستمرار في عملية إصلاح مجلس الأمن. وطلب المشورة بشأن أفضل السبل للمضي قدما في الاضطلاع بتلك المسؤولية يمثل أحد صلاحياته.

إن فتزويلا تطلب من الرئيس الاستمرار في الاضطلاع بعمله الهام. ونشجعه على مواصلة المضي قدما.

يتعين أن يؤدي توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله إلى مجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلية وفعالية. ويجب أن تهدف عملية الإصلاح إلى توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. ونحن بحاجة في ذلك الصدد أيضا، إلى الاستجابة للتطلعات المشروعة للقارة الأفريقية، التي تضم ٥٤ بلدا، وتصحيح الظلم التاريخي الذي وقع عليها، فيما يخص تمثيلها في المجلس. تمثل البلدان الأفريقية أكثر من ربع الدول

ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن أي تقدم يُحرز يجب أن يتأتى من المفاوضات الحكومية الدولية ذاتها من أجل ضمان المشاركة الشاملة للجميع والتوصل إلى اتفاق عام بين الدول الأعضاء.

لقد مر أكثر من عقدين على بدء عملية الإصلاح في عام ١٩٩٢. ويتعين على الدول الأعضاء العمل معا بروح من التوافق والمرونة من أجل إجراء إصلاح يكون مقبولا للجميع. ويجب ألا نترك هذا العبء للأجيال المقبلة. فلنأمل أن تفتح الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية فصلا جديدا لإجراء تفاوض حقيقي باتجاه الإصلاح، الذي لا غنى عنه، وبالتالي ضمان زيادة تمثيل مجلس الأمن ومصادقته وشرعيته، وقبل كل شيء، فعاليته.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد فنزويلا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز صباح اليوم (انظر A/68/PV.46). ونحن ممتنون أيضا لوفد الصين لتقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (A/68/2).

كانت خطوة إجراء مفاوضات حكومية دولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه ووسائل ذات الصلة، التي جرت بعد اتخاذ المقرر ٥٥٧/٦٢، نقطة الذروة في عملية إصلاح مجلس الأمن. ولا يمكننا تجاهل التقدم المحرز خلال السنوات الست الماضية. وفنزويلا ممتنة للجهود التي يبذلها السفير تانين، ممثل أفغانستان، رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وفنزويلا مستعدة للمشاركة في مفاوضات موضوعية حقيقية تستند إلى نص وتركز على تحقيق نتائج بغية إجراء إصلاحات هامة في المدى القصير.

غير أن وفد بلدي يعترف بأننا أمام مفترق طرق في عملية التفاوض. ولا تزال هناك اختلافات ثابتة وراسخة بين البلدان.

بزيادة تواتر عقد المناقشات المفتوحة في المجلس بشأن المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

وقد ساعدت الجهود التي بذلها مجلس الأمن لتحسين تعاونه مع البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، وخاصة أعمال الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، فيما يخص النظر في مسألة التعاون بين البعثات ومعالجة القضايا المتعلقة بسلامة وأمن قوات حفظ السلام. بعد الإقرار بتلك التطورات الإيجابية، نود أن نشير إلى أنه لا يزال يتعين على مجلس الأمن استكشاف سبل زيادة تعزيز عمله في ذلك المجال، بما في ذلك من خلال تعميق فهم مشترك بشأن مسائل السياسة العامة وضمن مشاركة البلدان المساهمة بقوات في عمليات صنع القرار، بشكل أوسع.

يود وفد بلدي أن يؤكد التدابير الملموسة الرامية إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، ترحب منغوليا بالمناقشات المفتوحة التي عقدت في المجلس، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر S/PV.6870) ومؤخرا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، (انظر S/PV.7052) بشأن أساليب عمله، بما في ذلك تحسين انخراطه مع باقي هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات. إننا نرحب أيضا بالتقدم الذي أحرز فيما يخص تنفيذ التدابير الواردة في المذكرة التي قدمها رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)، ونشكر أعضاء المجلس على عقدهم جلسات ختامية مغلقة، دعت إليها دول غير أعضاء في المجلس.

فيما يخص مسألة إصلاح مجلس الأمن، أجريت، منذ اعتماد القرار ٥٥٧/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تسع جولات من المفاوضات الحكومية الدولية تحت إشراف السفير زاهر تانين، الذي ننته بإخلاص على إعادة تعيينه مؤخرا. ويرحب وفد بلدي بالقرار ٥٦١/٦٧ الذي ينص على مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح

الأعضاء في المنظمة، وتمثل أكثر من ثلثي البنود المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

وينبغي أيضا إدراج البلدان النامية من منطقتي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا في فئة الأعضاء الدائمين. كما ينبغي أيضا تخصيص تمثيل للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن شأن ترتيب من ذلك النوع، تحقيق التطلعات المشروعة للشعوب في عملية التنمية، ومن شأنه الاستجابة للنداءات الموجهة من أجل تصحيح احتلال توازن القوى في تلك الهيئة.

في الختام، أود أن أوجه الانتباه إلى أحد المواضيع التي توليها فترويا أهمية كبيرة، ألا وهو الحاجة الملحة لأن يصبح مجلس الأمن هيئة أكثر شفافية وشمولية. وفي هذا الصدد، فإننا نرفض الممارسة المتكررة لعقد جلسات سرية ومشاورات غير رسمية، حيث أنه ينبغي أن تشكل تلك الجلسات استثناءات لقاعدة عقد الجلسات العامة، كما جاء في المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ومن ثم، تحت فترويا مجلس الأمن على زيادة نسبة الجلسات المفتوحة، بحيث تتوفر الفرصة لجميع الدول الأعضاء للإسهام في أعمال المجلس.

السيد أوش (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير ليو جيه ي، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية، على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/68/2).

إن منغوليا تشي على العمل الهام الذي يضطلع به المجلس فيما يخص تولي مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد مجلس الأمن عددا من القرارات الهامة، بما فيها القرارات ٢٠٨٦ (٢٠١٣) و ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٠٠ (٢٠١٣)، التي أقرت بالدور الحاسم لعمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، ووضعت نهجا جديدا فيما يخص عمليات حفظ السلام. كما نرحب أيضا

اتخاذ القرارات، ولا سيما بشأن المسائل المتعلقة بالفصل السابع من الميثاق. ونعتقد أنه ينبغي إعادة النظر بدقة في حق النقض، وينبغي بذل جهود لتحويل المجلس إلى مؤسسة أكثر ديمقراطية.

أخيراً، أرحب بقرار الرئيس جعل إصلاح الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، إحدى أولوياته. وأود أيضاً أن أعرب عن أمل وفد بلدي الصادق أنه مع الرئاسة القوية للرئيس، ستحرز هذه الدورة تقدماً ملموساً في اتجاه إصلاح المجلس في وقت مبكر، على النحو المطلوب من قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

السيد بيترسن (الدانرك) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي في البداية، الانضمام إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة، السيد جون آش، على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب. ويبين هذا الإجراء الذي اتخذته، التزامه بإصلاح الأمم المتحدة، ويمثل، كما أشار في خطاب قبوله، في وقت سابق من هذا العام، عنصراً مهماً في جهودنا الشاملة الرامية إلى تعزيز المنظمة (انظر A/67/PV.87).

كما يهنئ وفد بلدي أيضاً السفير زاهر تانين على إعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية. وقد أدار السفير تانين المفاوضات حتى الآن بكفاءة ونزاهة تامتين. وبوسعه التعويل على دعم الدانرك الكامل، ونحن نواصل المضي قدماً بعملية إصلاح مجلس الأمن.

إن الدانرك لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن، الذي يعد مكملاً أساسياً للإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وثمة حاجة إلى إحراز تقدم في مجال تعزيز مصداقية وشرعية المنظمة ككل. من أجل القيام بذلك، يجب أن يجسد مجلس الأمن حقائق اليوم والنظام الدولي الناشئ للمستقبل. ويتمثل الهدف في نهاية المطاف في إجراء إصلاح

مجلس الأمن فوراً، في شكل جلسة عامة غير رسمية في الجمعية العامة خلال الدورة الثامنة والستين. إننا نقدر التزام الرئيس، والجهود المبذولة لدفع عمليات الإصلاح في جميع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة خلال الدورة الحالية.

ونحن نقرب من الجولة القادمة من المفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الدورة، تردد منغوليات الموقف الذي عبرت عنه العديد من الوفود، والممثل في أنه من أجل استئناف العملية الحكومية الدولية في وقت مبكر، فنحن بحاجة إلى جدول زمني قصير يمكن التحكم فيه، من أجل الشروع في إجراء مفاوضات حقيقية على الإصلاحات. وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلدي في أن تدعم الدول الأعضاء مبادرة الرئيس.

إن موقف منغوليا بشأن إصلاح مجلس الأمن، هو موقف معروف بشكل جيد. لقد دافعنا باستمرار عن إجراء توسيع منصف وعادل لتلك الهيئة، من خلال زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، مع ضمان التمثيل الواجب للبلدان النامية والمتقدمة النمو. ويكرر وفد بلدي دعم منغوليا لليابان وألمانيا والهند التي هي في اعتقادنا، قادرة على تحمل مسؤولية أكبر فيما يخص السعي لتحقيق السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. وينبغي أيضاً تخصيص مقاعد دائمة لمنطقة أمريكا اللاتينية وأفريقيا في مجلس الأمن بعد إصلاحه. ويسترشد موقفنا المتعلق بتوسيع الفتتين الحاليتين، ويقوم على أساس الأحكام ذات الصلة بتشكيلة المجلس المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والوقائع السياسية لعالم اليوم، فضلاً عن مبادئ العدالة والمساواة لضمان تمثيل أكبر وأكثر تعزيزاً للبلدان النامية، ولا سيما الدول غير الأعضاء والمجموعات الإقليمية الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

مع ذلك، فإن التوسيع ليس هدفاً في حد ذاته. إذ يجب أن يكون مجلس الأمن الموسع مجهزاً بالكامل للاستجابة بفعالية واتساق للأزمات والتراعات، وأن يكون قادراً على

تقديم دعمنا للرئيس والانخراط بشكل بناء في مساعيها المشتركة لتحقيق ذلك الهدف.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن شكري للرئيس على عقد المناقشة الهامة اليوم في الإطار الأوسع للجمعية العامة. ونحن واثقون أنه في ظل توجيهه الحازم، فإننا سوف نكون قادرين على إحراز تقدم في اتجاه الوصول إلى مجلس أمن أكثر تمثيلية وشرعية وفعالية وكفاءة وشفافية ومساءلة.

إن البرازيل تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما في الجلسة ٤٦ السفير موتوهد يوشيكافا، الممثل الدائم لليابان، باسم مجموعة الأربعة، والسفير ديلاانو فرنك بارت، الممثل الدائم لسانت كيتس ونيفس، باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.٦٩. كما أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير ليو جيه ي، الممثل الدائم للصين ورئيس مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2) في جلسة هذا الصباح (انظر A/68/PV.46).

بعد مرور أقل من شهرين على تبوئه المنصب، أصبح بالفعل التزام الرئيس بالمضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن أمرا واضحا. وفي ذلك الصدد، من دواعي فخري الكبير عضويتي في فريقه الاستشاري، إلى جانب خمسة من السفراء الآخرين. في ظل تنسيق السفير نويل سنكلير، نائب رئيس مكتب رئيس الجمعية العامة، الذي يتسم بالخبرة والحكمة، فإننا ملتزمون بتقديم المشورة للرئيس بشأن إرساء "أساس للشروع في إجراء مفاوضات حكومية دولية تعكس الأفكار المطروحة في المفاوضات حتى الآن، وتحدد أيضا الخيارات المتاحة"، وهذا اقتباس من رسالة الرئيس المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر التي وجهها إلى جميع الممثلين الدائمين في الأمم المتحدة. ويمثل ذلك البيان، جنبا إلى جنب مع الإطار الذي

شامل الطابع، يزيد من قدرة المجلس على الاضطلاع بولايته، المسندة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

كما يجب على مجلس الأمن مواصلة الاضطلاع بدور عالمي حاسم في مجال تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية. للقيام بذلك على نحو أكثر فعالية، ثمة حاجة لتمثيل أوسع. ولا تزال الدائمك ملتزمة بتوسيع عضوية مجلس الأمن لتشمل الفئتين الدائمة وغير الدائمة ولتشمل البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. إن الهدف من ذلك هو تعزيز شرعية المجلس ومصادقته وفعاليته.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تمنح الدول الصغيرة فرصة للمشاركة في أعمال مجلس الأمن وأن تكون دولا أعضاء فيه. ويتصل ذلك أيضا بتحسين أساليب عمل المجلس، وبالتالي ضمان أقصى قدر من الشفافية والتفاعل مع الدول الأعضاء التي ليست دولا أعضاء في المجلس.

كما لا تزال الدائمك ملتزمة بالمضي قدما بالعملية. ومما يشجعنا مبادرة الرئيس الأخيرة المتعلقة بإنشاء فريق استشاري يتكون من الممثلين الدائمين. ونحن نعتقد بأنه يتعين على الفريق تقديم أفكار وتوصيات جوهرية وملموسة حول كيفية المضي قدما بالعملية، تشكل في هذا الصدد، مشاركة قيمة للشروع في المفاوضات الحكومية الدولية على نحو ملموس.

سنحتفل بعد فترة قصيرة، بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة وفي الوقت نفسه، سنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حيث أيد قادة العالم التعجيل بإصلاح مجلس الأمن. ونعتقد بأن الوقت قد حان لنفي بوعودنا ونرقى إلى مستوى مسؤولياتنا كدول أعضاء. يوجد الإصلاح ويجب أن يكون على رأس أولويات كل من يلتزم بالتعاون والعمل المتعدد الأطراف الدوليين الفعالين. إننا نعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك الإصلاح. وسنواصل

العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي عبر خلاله رؤساء دولنا وحكوماتنا بالإجماع عن تأييدهم لإجراء إصلاح مبكر لمجلس الأمن. بالتأكيد، بعد عقدين من المناقشات، يجب علينا أن نرفض أي محاولات للتأخير المصطنع للمهمة التي كلفنا بها. ويجب علينا رفض الاعتراض المصطنع للجدول الزمنية في ضوء التعليمات الواضحة لرؤساء دولنا وحكوماتنا في عام ٢٠٠٥.

إن البرازيل حريصة على الإسهام في إصلاح عاجل لمجلس الأمن من خلال التركيز على خيارات، فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية الخمس المذكورة في القرار ٥٥٧/٦٢ الذي يتمتع بتأييد الغالبية العظمى. دعونا نذكر أنفسنا أنه في كل عملية صنع قرار ديمقراطي، يتم بناء توافق آراء حول وجهات نظر الأغلبية. ويمكن أن يشكل نقطة انطلاق جيدة الإقرار بأن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء، تدعم توسيع العضوية فيما يخص الفئتين الدائمة وغير الدائمة.

إن قدرة المجلس على التصدي بشكل ملائم للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. بهذا المعنى، يجب أن ندرك ليس فقط أهمية إصلاح مجلس الأمن لتعزيز التعاون الحكومي الدولي بشأن تعزيز السلام والأمن في القرن الحادي والعشرين، ولكن أيضا للمجتمعات ككل. ويلقي علينا استمرار الوضع الراهن بمسؤولية مشتركة في مواجهة الإخفاق المستمر.

وتعتقد البرازيل بأن الفرصة سانحة للإصلاح الآن، ويجب أن تواجه بالإحساس المتجدد بالمسؤوليتين الفردية والجماعية. إننا نشق في قيادة الرئيس لتوجيهنا عبر هذه العملية التي تكتسي أهمية بالنسبة لكل بلد من بلداننا، وبالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة.

السيد هيتيسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): تتفق هنغاريا مع الرؤية المتعلقة بضرورة استمرار عملية الإصلاح

أنشأه المقرر ٥٥٧/٦٢ ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، قاعدة لتنفيذ تلك المهمة.

وأود أيضا أن أرحب بإعادة تعيين السفير زاهر تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. لقد بذل السفير تانين خلال السنوات الخمس الماضية، جهودا دؤوبة لدفع العملية إلى الأمام، وأثبت أنه ميسر مقتدر.

كما ورد في التقرير المقدم خلال هذا الصباح، يشير العمل الذي اضطلع به المجلس بين ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، الذي تتراوح مواضيعه بين الحالة في سوريا والتحديات في أفريقيا وبين حماية المدنيين في الصراعات المسلحة إلى إدارة العديد من نظم الجزاءات، والتحديات الخطيرة والمتنوعة والمعقدة التي تواجه مجلس الأمن. وتشكل عدم قدرة المجلس على إيجاد حل ملموس لمشكلة سوريا التي وصلت إلى طريق مسدود، والقرار السيادي لدولة عضو عدم قبول شغل المقعد الذي انتخبت له في المجلس، تذكيرا واضحا ومقلقا بالحاجة إلى تحديث إطارنا التنفيذي لأننا الجماعي. إننا نشق على الرئيس لإشارته في خطاب قبوله الذي ألقاه في ١٤ حزيران/يونيه، إلى أنه من دون بذل جهد عام لتعزيز الأمم المتحدة، تواجه المنظمة خطر أن تصبح محدودة الأهمية (انظر A/67/PV.86). ولا يشكك أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة اليوم في ضرورة الإصلاح وطابعه الملح. إن مناقشة اليوم تتيح لنا فرصة جديدة للشروع في معالجة العجز في التمثيل والشرعية اللذين يمنعان مجلس الأمن من القيام بدوره.

كلما أسرعنا في إنجاز مهمتنا، كلما تمكن المجلس على نحو أفضل من الاستجابة لتعقيدات التحديات الدولية المعاصرة. وهذا هو السبب في اعتقاد الكثير منا بأن عام ٢٠١٥ يمثل إطارا زمنيا ملائما لتحقيق نتائج ملموسة. يصادف عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، كما أنه يعني مرور ١٠ سنوات على اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة

كما يفى بمسؤوليته الأساسية، وهي حماية السلام والأمن الدوليين.

ثالثاً، فيما يتعلق بالسلام والأمن، فإن وجود مجتمعات مسالمة ومرنة وشاملة للجميع هو شرط أساسي واضح للتنمية المستدامة العالمية التي، بدورها، هي الأساس للسلام والأمن الدوليين الدائمين. ويجب أن يترجم ذلك الفهم إلى أنماط جديدة من التفاعل المعزز بين المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. والتفكير والتصرف بمعزل لن يقرّبنا من إيجاد حلول للتحديات المتعددة الأوجه.

رابعاً، لقد تغير العالم وطبيعة تحدياته بشكل كبير. وبالتالي، لا يمكن أن يبقى المجلس وأساليب عمله جامدين. وكون أنه بعد أكثر من ٦٧ عاماً، ما زالت أقوى هيئة دولية تستخدم نظامها الداخلي المؤقت يؤكد أن هناك مجالاً للتحسين.

صحيح أن هناك مصالح وطنية ومصالح مجموعات مختلفة عندما يتعلق الأمر بإصلاح مجلس الأمن. وصحيح كذلك أن كل المصالح مشروعة. والسؤال هو: كيف يمكن أن نلي كل تلك المصالح المختلفة؟ في رأي هنغاريا المتواضع، هذا أمر ممكن. إذ يمكن أن يتحقق ذلك إذا وافقنا على أن التقاعس ليس خياراً. ويمكن أن نقوم بذلك من خلال تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والمسؤوليات الدولية. ويمكن أن يتم ذلك إذا غيرنا ما يسمى قواعد الارتباط. والحقيقة المؤسفة أننا، في مجال إصلاح مجلس الأمن، حتى الآن نبني المعسكرات عوضاً عن بناء توافق في الآراء. والتعادلات الصفرية في الألعاب لا تحقق أي نتائج. وعليه، يجب أن ندخل في مفاوضات تستند إلى نص وتوجه نحو تحقيق النتائج ويتحقق من خلالها النفع للجميع.

وهنغاريا مستعدة للمضي قدماً في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن عملية الإصلاح بدون شروط مسبقة.

وضرورة تنشيطها. لذلك، ترحب هنغاريا ترحيباً حاراً بقرار إعادة تعيين سعادة السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية.

في سياق مماثل، تدعم هنغاريا المبادرة المتعلقة بإنشاء فريق استشاري للرئيس من أجل توفير أساس يجسد الأفكار المطروحة في المفاوضات والتي تحدد الخيارات المتاحة أمامنا. ونحن راضون عن التوضيحات التي قدمت خلال هذا الصباح بخصوص دور الفريق الاستشاري.

أما بالنسبة للمفاوضات الحكومية الدولية، فقد حان الوقت لكسر حلقة تلك الجولات المتكررة من المناقشات، حيث تعلن وتكرر المواقف الوطنية المرة تلو الأخرى. ولذلك، نثني على مبادرة الرئيس ونحث البلدان كافة على اغتنام الزخم. إن جعل مجلس الأمن أوسع تمثيلاً وأكثر كفاءة وشفافية لا يحقق أفضل مصالح المجتمع الدولي فحسب؛ فهو مسؤوليتنا المشتركة أيضاً. ولكي تتضافر القوى مع البلدان الأخرى سعيًا لإيجاد السبل والوسائل لإنهاء الجمود الحالي، اسمحوا لي أن أطرح آراء هنغاريا.

أولاً، يجب توسيع عضوية مجلس الأمن لكي يعكس الوضع الراهن على نحو أفضل. وينبغي أن يسترشد في هذا التوسيع بمبدأ التمثيل الجغرافي العادل لكل المجموعات الإقليمية، بما في ذلك مجموعة دول أوروبا الشرقية، وأن يعبر عن التغيرات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية. والبلدان مثل ألمانيا والهند واليابان والبرازيل، التي أبدت استعدادها لتحمل مسؤوليات أعلى، يجب منحها تلك الفرصة.

ثانياً، إن التوسيع ليس هو الحل لكل التحديات التي يواجهها مجلس الأمن اليوم. يجب أن يصبح المجلس أكثر خضوعاً للمساءلة، وأن يكون عمله أكثر اتساقاً وشفافية

وإلى أولئك الذين يؤمنون بصدق أن الأفق الأوسع لدينا هو ما هو ممكن عملياً، أدعوهم إلى أن يسألوا أنفسهم من الذي يمكنه أن يحدد ما إذا كان أي اقتراح أو واقع ما ممكناً، ولماذا. وفي الوقت نفسه، من ذا الذي يحدد ما إذا كان الشيء مستحيلاً، أي لا يمكن تخيله، أو غير وارد، لا يمكن قبوله؟ وهنا، دعونا نتذكر أن هناك من كان يظن أن أوشفيتز أو هيروشيمما ضرب من المستحيل، تماماً مثلما اعتبرت حقوق المرأة ونهاية العبودية وظلم الاستعمار غير واردة أو غير مقبولة. ورداً على من يؤمنون بجدارة أنه يمكن حماية السلام والأمن الدوليين بنفس قواعد اللعبة وأن كل ما ينبغي عمله هو زيادة عدد الأعضاء، أود الإشارة بكل احترام إلى أنه لو أن عدداً أكبر من الأعضاء يفعل نفس الشيء بنفس الطريقة فذلك ما يعرف بمغالطة القياس الداخلي. وعملياً، سيكون هذا التوسيع لغرض الحفاظ على الوضع القائم - ذلك الوضع القائم اليوم، بغض النظر عن المواقف التي قد تكون لدينا، الذي تتفق جميعاً أنه جامد وأن الزمن قد عفا عليه.

أي هدف متسام آخر يمكن أن يكون لدى مجلس الأمن في الاضطلاع بالولاية المناطة به في الميثاق إن لم تكن المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ليس كغاية في حد ذاتها، بل لكي يتمتع الجميع بالكرامة والحرية والمساواة وكل حقوق الإنسان؟ صحيح أن هذا التزام سيادي لكل الدول. إلا أنه أيضاً مسؤولية جميع أجهزة المنظمة، وبالتالي مجلس الأمن أيضاً، وهو ملزم للدول لا فيما يتعلق بشعوبها فحسب، ولكن بكل الشعوب وجميع البشر في العالم.

وإنه في سياق عالمية الحقوق الأساسية والتعاون المتعدد الأطراف البعيد عن الهيمنة، تعمل الأرجنتين، بتواضع وتфан، من أجل أن نحقق للجميع مجلس أمن أكثر ديمقراطية وشامل حقاً وذو كفاءة - مجلس يؤدي عمله بمسؤولية وبلا امتيازات، بتصويت وبدون حقوق للنقض. ونحن نفعل ذلك لإيماننا أننا

وفيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن (A/68/2)، تأمل بلغاريا أن تأخذ الكلمة عند مناقشته لاحقاً. وكعضو في فريق المسألة والاتساق والشفافية، ترى هنغاريا أن أساليب العمل، ومنها تقرير المجلس، ينبغي أن يتاح لها الوقت والاهتمام الكافي أيضاً. وهذه المسألة أيضاً تستحق اهتمامنا الكامل وغير المجزأ.

السيدة بر سيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): نحن هنا الآن بصدد مناقشة هامة، وإنني أتساءل عن ماهية تفكيرنا، وعن حالة وعينا. أحياناً، قد يشعر البعض بالتشكك وأن هذا مجرد اجتماع آخر وأن شيئاً لن يتغير. وربما يقع آخرون ضحية الإذعان، الذي قد يوصف أحياناً بالبراغماتية، فيقبلون بتحقيق ما هو ممكن فحسب. وقد يراها البعض فعالية أن يتحرك إلى الأمام مع بعض التمارين الحسابية - فيضيف إلى البعض ويطرح من الكثير - ولا نرهق أنفسنا بالسعي إلى تغيير جوهري، الأمر الذي قد لا يكون معقداً فحسب، بل لا ضرورة له في عصر العولمة هذا.

أخيراً، هناك آخرون ممن يعتقدون أن علينا أن نستجيب، وأن نرقى إلى أوقاتنا ومسؤولياتنا في وجه التحديات التي تجمعنا معاً، بنقلة نوعية ليست شكلية أو حسابية فقط، لكنها موضوعية بشكل أساسي وترتبط في اتساق المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة بتعددية الأطراف الحقيقية التي تتجاوز حقبة الحرب الباردة، والقائمة لا على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان أو قوتها العسكرية، بل على تساوي كل الدول الأعضاء.

ومع كل الاحترام الواجب لمن يؤمنون بحسن نية أن اليوم الجديد لن يأتي بأي جديد، وأن ما هو كائن سيظل مصير البشرية ومنظمتنا، أود أن أذكرهم بما كتبه الشاعر خوليو كورتازار للتغلب على اليأس، عن جوقه المنشدين التي تردد في أيامنا هذه: "لا جديد تحت أضواء النيون".

بإنشاء فريق استشاري. ويجب أن نشير أيضا إلى أن الفريق الاستشاري - بصفته هيئة استشارية لرئيس الجمعية العامة - لا يجوز له الاضطلاع بأي دور تفاوضي. ذلك أن المفاوضات الحكومية الدولية هي المحفل الوحيد المؤهل لاتخاذ قرارات موضوعية وإجرائية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وبالتالي، يرى وفد بلدي أنه من غير المناسب أن يعدّ الفريق الاستشاري وثيقة لكي تكون أساسا للمفاوضات، ما دامت الدول هي التي تشارك في تلك المفاوضات، وهي التي ينبغي أن تضطلع بإعداد تلك الوثيقة. وقد تشاطر هذه المعايير رئيس الجمعية العامة في اجتماعنا معه بالأمس.

لقد اتفقنا - خلال الجولة التاسعة من المفاوضات الحكومية الدولية، وفي وقت سابق في الفريق العامل المفتوح باب العضوية - على ضرورة إصلاح مجلس الأمن على وجه الاستعجال وعلى نطاق واسع كي يكون شرعا مرة أخرى وأكثر تمثيلا وديمقراطية وفعالية. ونظرنا أيضا في إمكانية تعزيز البعد الإقليمي للمجلس. ومن الضروري أن تمثل أفريقيا بصورة كافية في المجلس، وأن يرفع ذلك الظلم التاريخي الناشئ عن النقص في تمثيل القارة. ومن شأن زيادة تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن، وفقا للمعايير المقترحة من قبل الاتحاد من أجل توافق الآراء، أن يحقق الفائدة المرجوة لجميع أعضاء المجموعة الأفريقية البالغ عددهم ٥٤ بلدا، علاوة على الحيلولة دون تفاقم أوجه التفاوت الكبير في تشكيل المجلس.

لقد قدّمت العديد من المقترحات بشأن إصلاح مجلس الأمن، غير أنها لم تؤد إلى أي اتفاق عام عليها بعد. واقترح الرئيس أن نعمل معا من أجل التوصل إلى موقف مشترك. وقد أيدت الأرجنتين ذلك المنحى في المناقشات السابقة. ونذكر أن الإصلاحات ينبغي أن تعكس المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن المنظمة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

هنا في الأمم المتحدة، وانطلاقاً من تعددتنا الخصبية وتنوعنا الملهم، سعيينا جاهدين دائماً إلى وضع حد لقانون الأقوى.

أشكر رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، السفير ليو جياني، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2). وأود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على تنسيقه لصياغة التقرير.

يؤيد وفد الأرجنتين البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/68/PV.46)

ونكرر التأكيد على أن المفاوضات في الجمعية العامة على إصلاح مجلس الأمن تستند إلى معايير محددة تسعى إلى إيجاد حل من شأنه أن يحظى بقبول سياسي على أوسع نطاق ممكن. وبالمثل، نوافق على أن تلك المفاوضات ينبغي أن تشمل المسائل الرئيسية الخمس التي تم تحديدها، مع تجنب التركيز في الوقت نفسه على أي منها بطريقة جزئية ومعزولة. وتود الأرجنتين أن تؤكد، جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في الاتحاد من أجل توافق الآراء، على أنه ينبغي أن نعمل من أجل التوصل إلى حل متسق ينسجم مع ما اتفقنا عليه بالإجماع قبل أكثر من ٢٠ عاما. ولا يعني ذلك أن على البلدان أن تضع جانبا مواقفها الوطنية فحسب، بل علينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار مواقف جميع الدول الأعضاء، فضلا عن السعي إلى الوصول إلى اتفاق مشروع.

وعليه، فإن من الضروري أن تحترم أي مبادرة بشأن إصلاح مجلس الأمن مبادئ الشفافية وحسن النية والاحترام المتبادل والانفتاح وشمول الجميع. ونعلم أن هذه المفاوضات حكومية دولية بحكم طابعها، وأن علينا نحن الدول الأعضاء إجراءها والتوصل إلى الاتفاقات اللازمة.

وفي ذلك الصدد، تتشاطر الأرجنتين القلق الذي أعرب عنه الممثل الدائم لإيطاليا إزاء القرار الذي اتخذ مؤخرا

الأمن، لإعدادة وعرضه لتقرير مجلس الأمن (A/68/2) في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ونشكر السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان، على جهوده المتفانية خلال الدورة الماضية، بصفته رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وأهنته على إعادة تعيينه لقيادة تلك المفاوضات.

لقد أعدنا قبل ستين عاما، تأكيد إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمتها، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم جميعا كبيرة وصغيرة. وأنشأنا المنظمة مع التأكيد مجددا على المبدأ الأساسي للمساواة بين جميع أعضائها. وبدت المنظمة منارة للأمل في لجة ظلام الحرب والفقر. وهي تجسّد للسلام الدولي وساحة يصغى فيها لآراء جميع الأشخاص، بصرف النظر عن العرق أو الطبقة أو المعتقد، فضلا عن كونها محفلا للتعاون الدولي من أجل التحرر من العوز ومن الخوف.

ومع ذلك، فإن التحدي الأكبر الذي تواجهه المنظمة اليوم يتمثل في الإبقاء على أهمية دورها، ليس لأن أهدافها ومقاصدها لم تعد وجيهة، بل لأن ديناميات السلطة داخل نظام إدارة الأمم المتحدة لا تمثل الزيادة في عضويتها، كما أنها لا تعكس واقع العالم الذي نعيش فيه اليوم.

وما تزال ملديف في طليعة البلدان الداعية إلى إصلاح مجلس الأمن منذ عام ١٩٧٩. وهي ترى - شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى - أن من الأهمية بمكان إصلاح مجلس الأمن بطريقة شاملة، وزيادة عدد أعضائه، كي يصبح المجلس أكثر ديمقراطية في تكوينه، وأكثر فعالية في اتخاذ قراراته، فضلا عن مساءلته أمام عموم الأعضاء. ونرى أن إصلاح المجلس ينبغي أن يتجاوز السياسة العالمية الراهنة، وأن يعكس الإرادة الجماعية لعموم الأعضاء.

ختاما، ومع مراعاة الخبرة المكتسبة خلال هذه العملية المطولة من المفاوضات، فإن الأرجنتين على استعداد لإيجاد حلول مبتكرة تكفل وجودا أكثر ديمقراطية، وتعمل على تحسين تناوب الأعضاء غير الدائمين، فضلا عن استعراض أساليب عمل المجلس، كي يصبح أكثر شفافية وتفاعلا وشمولا للجميع بحق.

ولا تحبذ الأرجنتين زيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس، ما دمنا نرى أن ذلك لن يكفل زيادة مشاركة الدول غير الممثلة اليوم. ويرى بلدي أن إصلاح المجلس بصورة شاملة ينبغي أن يؤدي إلى القضاء على امتيازات قلة من الدول، وأن يكفل المساواة في الحقوق للجميع.

ونواصل العمل على الأخذ في الاعتبار بالحلول الوسيطة، وهي تختلف عن الحلول المؤقتة. ونحن لا نثير هذه الاحتياجات في إطار المفاوضات الحكومية الدولية فحسب، بل فعلنا ذلك أيضا بصفقتنا عضوا في المجلس. واليوم، فقد تسنت لنا - بصفقتنا عضوا في مجلس الأمن، ورئيس الفريق العامل غير الرسمي للمجلس المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى - الموافقة على المذكرتين الرئاسيتين الواردتين في الوثيقتين S/2013/515 و S/2013/630.

ونحن مدركون لأهمية أساليب عمل المجلس، غير أننا نعلم أيضا أنها ليست سوى فصل واحد فحسب. وما نزال متخلفين كثيرا عن الركب. ونعلم أيضا أن الطريق عر ومعدّد. غير أنه ينبغي لنا ألا نسعى إلى تحويله إلى طريق مسدود بسبب عدم تيقننا وشكوكنا ومصالحنا الخاصة وتعتننا. والأرجنتين ملتزمة بالعمل بصورة بناء أكثر مع الرئيس، والسفير تانين، ومع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل إصلاح المجلس.

السيد سارير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن عميق تقديرنا للسفير ليو جياي، الرئيس الحالي لمجلس

إحاطتها علما وإشراكها قدر المستطاع في عملية صنع القرار طلب مشروع. لكل دولة من الدول الأعضاء ذلك الحق، الذي يولد مزيدا من المصادقية للمجلس والملكية لقراراته، وعليها تلك المسؤولية. وعلاوة على ذلك، فإن المجلس سيستفيد بلا ريب من مجموعة واسعة من الأفكار والدعم المقدم من الأعضاء.

ونحن نشعر بالارتياح أنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن المجلس سعى إلى عقد المزيد من الجلسات العلنية والجلسات الختامية في محاولة لزيادة الشفافية. كما تشجعنا الإحاطات الإعلامية الشهرية التي يقدمها رؤساء المجلس عن أعماله. غير أننا نطلب إلى كل من أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه التباحث بطريقة انتقادية وعلى نحو استباقي في أعمال الشهر في الجلسات الختامية. ونطلب أيضا القضاء على الفوارق بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين. كون بعض المفاوضات والإحاطات الإعلامية تقتصر على الدول الدائمة العضوية وحدها لا يزال يشكل خللا أساسيا.

وتظل ملديف ملتزمة بكل إخلاص بهذه العملية وتدعو إلى المرونة وإلى أوسع نطاق ممكن من القبول السياسي في المضي قدما بالمفاوضات. يجب أن نكون متحدين في المضي قدما بالمفاوضات الحكومية الدولية والتوصل إلى حل يكون مقبولا للجميع. ويحدونا وطيد الأمل في أن يتم التوصل على هذا النحو إلى توافق في الآراء.

وتؤمن ملديف إيمانا راسخا بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. نحن من أقوى المؤيدين للديمقراطية وسيادة القانون والمساواة والعدالة. نحن نؤمن بمقاصد الأمم المتحدة وبأن العالم بحاجة إلى مثل هذه المنظمة اليوم أكثر من أي وقت مضى. بيد أنه على المنظمة أن تتخذ تدابير جذرية لتبقى ذات أهمية عن طريق إصلاح نفسها، من أجل الوفاء بوعدها المتمثل

وينبغي ألا يبنى الإصلاح على أساس الحقائق المعاصرة فحسب، بل ينبغي أيضا أن يأخذ في الاعتبار نتائج القرارات التي يتخذها المجلس. ويكتسي جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وتوازنا وعمله أكثر فعالية وشفافية، خصوصا فيما يتعلق بعملية صنع القرار، أهمية بالغة لكي تتكيف الأمم المتحدة مع الحقائق العالمية للقرن الحادي والعشرين. وينبغي تنفيذ عملية إصلاح مجلس الأمن في امتثال صارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وترى ملديف أن توسيع عضوية مجلس الأمن ينبغي أن يشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، بما في ذلك الدول الصغيرة. وينبغي أن يشمل أيضا مشاركة البلدان كي يعكس التنوع الذي تتسم به عضوية الأمم المتحدة بأسرها.

ونحن نعتقد أن هذا التوسع ينبغي أن يشمل اليابان والهند ضمن فئة العضوية الدائمة. ولا ينبغي أن يكون التمثيل الجغرافي في حد ذاته عاملا حاسما في تحديد فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وينبغي أيضا مراعاة اعتبارات أخرى، من قبيل قدرة البلد على المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين، والتزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

وبالتزامن مع المناقشة بشأن الإصلاح طويل الأجل لمجلس الأمن وإن كان بشكل منفصل عنها، يمثل أداء مجلس الأمن وأساليب عمله الحالية مجالات تركيز رئيسية بالنسبة للملديف. وفي إطار المجموعة الأقاليمية للمساءلة والاتساق والشفافية، تعتقد ملديف اعتقادا راسخا أن هذه الجوانب الثلاثة سمات رئيسية ينبغي أن تنعكس اليوم في عمل المجلس وفي علاقته مع الجمعية العامة.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن يتصرف باسم جميع الدول الأعضاء. والدول الأعضاء مكلفة بقبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولذلك، فإن طلب الدول الأعضاء

وفي هذا الصدد، من الملح أن يتناول المجلس قضية فلسطين على نحو منصف. ويحدونا خالص الأمل في أن يتسنى للمجلس الوقوف على الجانب الصحيح للتاريخ بأن يمكن من تحقيق التطلعات والحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. يشكل الصراع في سوريا، مع استمرار نزيف الدم فيه، حالة خطيرة جدا أخرى تنتظر اتخاذ إجراء فوري من جانب المجلس. وتكرر إندونيسيا دعوتها إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف من جانب جميع الأطراف، وإلى كفالة الحياد والفعالية في إيصال المعونة إلى من هم في حاجة ماسة إليها وتعزيز العملية السياسية الشاملة التي تعكس رغبات جميع أفراد الشعب السوري.

وكما دعا زعماء العالم في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، فإن الإصلاح المبكر لمجلس الأمن يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الجهد الشامل لإصلاح الأمم المتحدة لجعل المجلس أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، وبالتالي تعزيز فعاليته وشرعيته وتنفيذ قراراته. وتؤيد إندونيسيا تأييدا كاملا الجهود الجماعية التي تبذل من أجل تحقيق ذلك الهدف النبيل في أقرب وقت ممكن. ولهذا السبب نؤيد عقد المناقشة السنوية التي تجرى اليوم في وقت مبكر.

ويرحب وفدي بتعيين سعادة السفير زاهر تانين، رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ونأمل أن تتمكن في ظل قيادته القديرة، بدعمها الإرادة السياسية لجميع البلدان، من إحراز تقدم بشأن المسائل الحيوية التي لم نتوصل إلى تقارب بشأنها حتى الآن.

وتخطط إندونيسيا علما بقرار الرئيس دعوة ستة ممثلين دائمين للعمل ضمن فريق استشاري. ورغم أننا نرى الأساس المنطقي وراء إنشاء هذا الفريق في سياق الإسهام بصورة إيجابية في العملية، فمن الأهمية بمكان كفالة احترام طبيعة عملية المفاوضات الحكومية الدولية بوصفها عملية قائمة

في الارتقاء إلى مستوى توقعات أعضائها وكل مواطن تمثله، والتعامل مع التحديات المعقدة في العالم الذي نعيش فيه.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة بشأن المسألتين المترابطتين، ألا وهما تقرير مجلس الأمن (A/68/2) وإصلاح مجلس الأمن.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/68/PV.46).

ونشكر السفير ليو جياي، الممثل الدائم للصين والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه التقرير السنوي للمجلس الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

إن مجلس الأمن مكلف من قبل سائر عضوية الأمم المتحدة بصون السلم والأمن الدوليين. ومن ثم على المجلس مسؤولية إبلاغ جميع الدول الأعضاء بمداولاته وقراراته وإجراءاته بطريقة ذات مغزى تتسم بالانفتاح والشفافية. يشكل التقرير السنوي للمجلس جهدا بناء تحقيقا لهذه الغاية. ومع ذلك، وبالإضافة إلى المعلومات المفيدة والتسلسل الزمني للأحداث الواردة في الوثيقة، فإن تقريرنا تحليليا بدرجة أكبر، يقدم الأساس المنطقي الذي استندت إليه قرارات المجلس وإيضاحات حيثما تعذر اتخاذ المجلس لإجراءات، كان من شأنه تعزيز فهم عضوية الأمم المتحدة الأوسع.

تخطط إندونيسيا علما بالجهود المحمودة التي بذلها المجلس بشأن جعل جلساته مفتوحة بدرجة أكبر أمام عموم أعضاء الأمم المتحدة. كما أننا نقدر حديثه في نزاع فتيل العديد من التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. غير أن تقاعس المجلس بشأن قضايا معينة يهدد السلام الإقليمي والعالمي والقواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئيس خصوصا على عقد هذه الجلسة لمناقشة البند ٢٩ من جدول الأعمال بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2)، والبند ١٢٣ من جدول الأعمال بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحن ممتنون أيضا لممثل الصين، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، على عرض التقرير السنوي للمجلس، وللرئيس على التزامه الشخصي بالنهوض بقضية إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية.

ما زالت نيجيريا على رغبتها في الالتزام بإجراء إصلاح عام وشامل وكلي لمجلس الأمن من حيث حجمه، ونطاقه، وتكوينه. والإصلاح الذي تناول المجلس عام ١٩٦٥، على الرغم من أفضل النوايا، جرى مع استبعاد غالبية الدول الأعضاء الحالية في الأمم المتحدة. والواقع أن العملية لم تتناول سوى توسيع مجلس الأمن في الفئة غير الدائمة. والبحث عن سبيل فعال لمعالجة تلك العوامل قد أفاد نيجيريا في مشاركتها بنشاط في عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

وفي حين نرحب بتعيين فريق استشاري لتقديم المشورة للرئيس حيال هذه المسألة الهامة جدا، نود أيضا أن نقول إن عمله ينبغي ألا يكون نهائيا، وينبغي ألا يحل محل عمل المفاوضات الحكومية الدولية التي، كما يوحي اسمها، هي حكومية دولية ونالت الموافقة من الدول الأعضاء. ونحن نتوقع أن يتحقق تقدم كبير خلال الدورة الحالية بقيادة الرئيس آش. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي نحقق نتائج ملموسة بشأن العناصر التي توافقت الآراء عليها خلال المفاوضات. وتؤكد ذلك حقيقة أن غالبية الدول الأعضاء تلتزم إصلاح مجلس الأمن في الوقت المناسب، وفقا للأهداف الواردة في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، وإعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ (القرار ٢/٥٥).

إن النقص الحالي في تمثيل أفريقيا دليل واضح على عدم الإنصاف في مجلس الأمن. فالمنطقة التي تضم ٥٤ دولة عضوا

على الدول الأعضاء والتقييد بها. ويعني هذا أيضا أن مبادئ الشمولية والشفافية والقبول على أوسع نطاق ممكن تحتل موقع الصدارة في أي مبادرات قد تؤثر على سير المفاوضات. وتشدد إندونيسيا على أن صوت كل دولة مهم بنفس القدر في جميع المسائل المتعلقة بإصلاح المجلس. ومن الضروري أن تنعكس جميع مواقف الدول الأعضاء، لا مواقف المجموعات فحسب، في أي أساس للمفاوضات.

جرت الإشارة إلى وجهة نظر إندونيسيا بشأن إصلاح مجلس الأمن في مناسبات عديدة. ونشدد على أنه، من أجل تجسيد واقع اليوم على نحو أفضل، يتعين على المجلس أن يكون أكثر فعالية وقابلا للمساءلة وجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا لتعددية العالم. وفي السعي من أجل الإصلاح، لا بد لنا من الحفاظ على سلامة المقرر ٥٥٧/٦٢ القائم على توافق الآراء عن طريق كفالة أن يكون الإصلاح شاملا. وينبغي تجنب أي نهج لا تتناول سوى مسائل مختارة من المسائل الخمس الرئيسية. ونؤكد مجددا على أن الإصلاح ينبغي أن يستند إلى توافق حقيقي في الآراء، أو على الأقل إلى أكبر قدر ممكن من القبول السياسي، بما يتجاوز أغلبية الثلثين.

وعلى الرغم من أن المداولات التي جرت في الدورة السابعة والستين كانت ضرورية، غير أنها لم تقربنا أكثر صوب التلاقي. فلا تزال هناك اختلافات جوهرية تتعلق بالعضوية، والفئات، والحجم، وحق النقض. وفي ضوء هذه الحقيقة، تعتبر إندونيسيا أن الوقت مناسب للنظر أيضا في اقتراح السفير تانين القاضي بمواصلة مناقشة النماذج الوسطية، التي يمكن أن توفر نقطة التقاء في منتصف الطريق إلى الأمام.

وفي الختام، أود أنؤكد على التزام إندونيسيا بمواصلة العمل الوثيق مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق إصلاح ملموس للمجلس.

السلم والأمن الدوليين. لذلك، ندعو إلى قيام تعاون أوثق بين عمليات دعم السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بموجب أحكام الميثاق، بغية اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتنفيذها على نحو أكثر فعالية.

واسمحوا لي أنؤكد لجميع الدول الأعضاء أن نيجيريا سوف تصون وتحمي الولاية التي أعطيت لها من أجل العودة إلى مجلس الأمن، وتضعها ليس في خدمة أفريقيا فحسب، بل وفي خدمة المجتمع الدولي بأسره. وسوف تتسم الجهود التي سنبذلها في المجلس بالتضامن، والتعاون، والالتزام، والتشاور. ونعتقد أنه من خلال العزم الثابت يمكننا جميعاً أن نقف معا ونحشد الإرادة السياسية التي ستؤدي إلى تحقيق إصلاح مجلس الأمن. لقد تكلمنا باستفاضة حول هذه المسألة. وحين الوقت لترجمة كلماتنا إلى أفعال دون تردد. إن لجميع الدول الأعضاء مصلحة في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن نظل مشاركين نشطين في هذه العملية.

السيد سبينيليس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود قبل كل شيء أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على قراره بإعادة تعيين السفير تانين رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. إن الكل يأملون ويعتقدون أن عملية المفاوضات الحكومية الدولية ستحقق تقدماً تفس الحاجة إليه، وابتعاداً في نهاية المطاف عن الركود باتجاه تحقيق النتائج المثمرة التي طال انتظارها. وبلدي مستعد للعمل بشكل بناء على تعزيز مساعيها المشتركة.

إن موقف بلدي بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن قد تم الاعراب عنه بوضوح شديد في مناسبات عديدة. نحن نؤيد توسيع المجلس في كلتا الفتنتين الموجودتين، العضوية الدائمة وغير الدائمة، ونؤيد تحسين أساليب عمله. ونأمل أن يتحقق

في الأمم المتحدة لا تزال غير ممثلة في الفئة الدائمة العضوية في المجلس. ولا هي أحسن حالاً في الفئة غير الدائمة، حيث ليس لها سوى ثلاثة مقاعد. وأي مقترحات تعرض للخطر طلب أفريقيا الشرعي بتمثيلها في فئة الأعضاء الدائمين لن تلي التوقعات العالمية، ولا تطلعات أفريقيا بشأن هذه المسألة. وإدراج مناطق أخرى، مثل منطقة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة آسيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي هي كذلك ناقصة التمثيل حالياً في كل فئة، ينبغي أيضاً إيلاؤه الاعتبار الذي يستحقه. لذلك، نؤيد إجراء إصلاح شامل في كلتا الفتنتين لتبيان الواقع العالمي الحالي.

وكأصحاب مصلحة، يجب أن نسعى جماعياً لسد الفجوات الواضحة التي سببها اختلاف الآراء بيننا. وينبغي لعملية التفاوض أن تظل مفتوحة وشفافة وشاملة، وينبغي أن تجري بروح من المرونة التي تيسر التوصل إلى حل وسط. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن الآراء والمواقف الكثيرة التي أعربت عنها الدول الأعضاء، بما في ذلك نيجيريا، تصب في خانة توسيع المجلس في كلتا الفتنتين الدائمة وغير الدائمة.

وإصلاح أساليب عمل المجلس هو مجال آخر يتطلب الاهتمام، ولا سيما بخصوص تحقيق الشفافية والمساءلة. وأثناء مسح أفق الإصلاح، يجب إيلاء رعاية خاصة للعمل ضمن مبادئ حسن الجوار، خصوصاً بالنسبة إلى احترام الاستقلال والسيادة لجميع الدول الأعضاء وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، والقواعد الموجودة للقانون الدولي. ونؤيد بالجهود المبذولة في هذا الاتجاه، ولكننا نقول إن هناك مجالاً للتحسين. وبالمثل، نحن ندعم تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، أيضاً وفقاً لأحكام الميثاق.

ونعتقد اعتقاداً قوياً أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي أن يكون عملية مستمرة وحيوية، حيث يمكن جني فوائد هذا التعاون في صون

وفيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، أرحب بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للصين بصفته رئيسا للمجلس، وأشكر الولايات المتحدة على إعداد المقدمة.

إنّ إسبانيا تعلق أهمية كبرى على التفاعل الجيد بين مجلس الأمن والجمعية العامة. فيجب تحسين التعاون بين الجهازين الرئيسيين التابعين للأمم المتحدة. لذا، من الضروري ضمان درجة عالية من الشفافية في أعمال المجلس، ومشاركة أوسع من جانب جميع الدول الأعضاء في أنشطة المجلس ومقرراته، ولا سيما بشأن المسائل التي تؤثر عليها تأثيرا مباشرا. ولا يمكن تعزيز النفوذ السياسي والمعنوي الأساسي لمجلس الأمن إلاّ بذلك. وأعتقد أننا نسير في الاتجاه الصحيح، لكنني أشجع الدول الأعضاء على مواصلة تعديل أعمال المجلس بما يتلاءم مع متطلبات مجتمع دولي ينحو بتزايد نحو الديمقراطية والديمقراطية.

وأنقل الآن إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. فالوفد الإسباني يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/68/PV 46)، وأود أن أ طرح الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أود أن أعرب عن امتنان إسبانيا للاهتمام الذي تعامل به رئيس الجمعية العامة مع بند يحظى بهذه الأولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة. فنحن نعمل انطلاقا من اقتناعنا المشترك بأنّه ينبغي عدم إرجاء إصلاح مجلس الأمن وقتنا أطول. فالجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يتكيف مع مقتضيات القرن الحادي والعشرين، التي تختلف اختلافا جذريا عن الظروف التي واكبت ولادة المنظمة في عام ١٩٤٥.

ولا ريب في أنّ مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها بقيت كما هي منذ نشأة المنظمة حتى اليوم. لكنّ تحقيقها يستدعي تنشيط

ذلك. معزل عن مسألة حق النقض التي تعوق إحراز تقدم في أي مسألة من المسائل الرئيسية المتعلقة بالإصلاح.

طوال السنوات القليلة الماضية، شهدنا مرات عديدة المواقف المتكررة التي باتت معروفة جيدا.

وقد تمّ الإعراب عن آراء متباينة عديدة، كانت كلها تستحق الاهتمام والجدارة، واشتملت على حجج مفيدة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار دائما.

لكنّ مرحلة مناقشة المفاوضات قد طالت أكثر مما ينبغي. وإنني واثق بأننا جميعا نقف موحدين حين نقول إنّ الوقت قد حان لكي تمضي عملية الإصلاح قدما بشكل ملموس. فلا بدّ للإصلاح أن يصبح هدفا قريبا المنال. ولا بدّ للمأزق أن ينتهي. وإننا نأخذ هذه الضرورة الحيوية في الاعتبار حين نثمن ونؤيد قرار الرئيس تشكيل فريق استشاري يجسّد الأفكار المطروحة في المفاوضات حتى الآن، ويُبرز الخيارات المتاحة. ونعتقد أنه يمكن لهذه المبادرة أن تولّد الزخم المنشود بقوة والضروري للخروج من المأزق.

ختاما، أودّ أن أعرب عن اقتناع بلدي الراسخ بأنه يمكننا أن نُحرز تقدما ملحوظا أثناء الدورة الحالية. فإصلاح مجلس الأمن أكثر إلحاحا اليوم من أي وقت مضى، بل إنه يزداد إلحاحا مع كل يوم يمرّ، لأنّه يتعيّن على المجلس أن يواكب التحديات التي تفرضها الوقائع العالمية التي تجاوزته طوال السنوات الخمسين الماضية. والتنازل عن مشروعيته وكفاءته ليس خيارا. فلنكن مرّنين وعمليين، ولنغلب على خلافاتنا وننجز المهمة.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بالفرصة المتاحة لنا في هذه المناقشة المشتركة حول التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2)، المقدّم إلى الجمعية العامة، وحول مسألة إصلاح مجلس الأمن.

على الإطلاق. ولتلك الغاية، لا بدّ من تمسّكنا بالأحكام المحددة في القرار ٥٥٧/٦٢، وإن كان ذلك غير كاف.

وأودّ أن أشير الآن إلى رسالة الرئيس آش المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، التي تشكّل دليلاً قاطعاً على رغبته الجديرة بالثناء في إحراز تقدم في إصلاح المجلس. وكما أعربت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء في رسالتها المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، إنّ قراره، بدون إشعار مسبق، تشكيل فريق استشاري جعلنا نتوقّف طويلاً، وكان مبعث قلق، لأننا لم نفهم طبيعة أهدافه. والتفسيرات العامة اللاحقة لهدفه النهائي أضافت قلقاً شديداً إلى حيرتنا الأولية. لذا، نرحب بالتوضيحات التي زوّدنا بها الرئيس آش أثناء الاجتماع الذي وافق على عقده مع مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أمس، في استجابة لطيفة لطلبنا.

لقد أكّد لنا الطابع التشاوري الصرف لآلية الدعم التي أنشأها بصفته رئيساً للجمعية العامة. كما أكّد لنا أنّ الفريق يفتقر إلى دور تفاوضي، وأنّ ولايته ليست إعداد أيّ نوع من الوثائق التي تشكّل أساساً للمفاوضات الحكومية الدولية. وبعبارة أخرى، أنّ الفريق الاستشاري لن يلتفت على تلك المفاوضات - والحقيقة هي أنه لا يمكن أن يكون غير ذلك. وانطلاقاً من ارتياحنا إلى هذا التوضيح، سنتابع إجراءات الفريق عن كثب.

أود أن اختتم كلمتي بالتأكيد على أنه بوسع الجمعية العامة أن تعمل على وفد إسبانيا في ذلك، فهو على استعداد للتفاوض. ونعتقد أن موقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أفضل ما يلي طموحات الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة. لهذا السبب، نحن لا نؤيد المناقشة فحسب، بل نطمح أيضاً إلى أن يكون بوسعنا جذب العديد من الأعضاء إلى موقفنا.

تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد خيرى، (تونس).

أو إصلاح أجهزتها الرئيسية، ممّا يعني في حالة مجلس الأمن، بين جوانب هامة أخرى، توسيعاً يتيح مشاركة أوسع من جانب أعضاء المنظمة. والسلام والأمن الدوليان هما مسؤولية كل فرد، وبالتالي إنّنا جميعاً بصفتنا دولاً أعضاء مدعوون قانونياً إلى زيادة مشاركتنا في الأعمال التي تضمن صونها.

وينبغي للعملية المؤدية إلى إصلاح مجلس الأمن أن تمثل بدقة للإجراءات التي أرسّتها الجمعية العامة في ممارستها القانونية. ولا ريب في أنّ جميع الآراء متساوية في الإدارة بالاحترام. فيجب الاستماع إليها جميعاً وأخذها في الاعتبار، ويتعين علينا جميعاً أن نعمل لتحقيق تلاحيقها الذي يقودنا إلى إصلاح ناجح لمجلس الأمن - لأنّها لن تعمل من أجل مجرد أيّ إصلاح، وهذا ما سيتفق عليه الأعضاء.

فهي لن تعمل من أجل إصلاح يتغاضى عن التطورات المشروعة للبلدان الأفريقية بأكملها إلى تمثيل أوسع وأكثر وزناً في مجلس الأمن على سبيل المثال. وهذا بالتحديد أحد العناصر الرئيسية التي يجب أن نكون قادرين على ضمها. وسيكون الإصلاح فاشلاً أيضاً إذا أغفلت تطورات البلدان الصغيرة إلى أن تكون قادرة على زيادة فرصها للخدمة في المجلس. وقد يولد الإصلاح مفتقراً إلى المشروعية الضرورية إذا نُفذ ضد إرادة البلدان التي لديها أعداد كبيرة من السكان وتأثير دولي بارز. إنّ التحدي هو إيجاد مجلس أمن أكثر ديمقراطية وشمولية.

وهذه المهمة واجبة وجوباً مطلقاً على الجميع، وينبغي تيسيرها من جانب رئيس الجمعية العامة، جون آش، ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير زاهر تانين. وإنني أحيي كليهما تحية صادقة. وأتمنّى لهما النجاح في هذه المرحلة الجديدة، وأؤكد لهما أنّ بإمكانهما أن يعوّلا دائماً على الموقف الإيجابي للممثل الدائم لإسبانيا في هذه العملية.

ويجب أن يكون هدفنا المشترك تحقيق إصلاح يرضي بدرجة معقولة جميع أعضاء المنظمة، ويكفل الفوز لنا جميعاً

المقبلة، حسب الاقتضاء. أود أن أتطرق فيما يلي إلى بضع نقاط يرى وفدي أنها وثيقة الصلة بهذا المسعى.

إن تقديم تقارير المجلس السنوية للجمعية العامة يجب ألا يعتبر فقط وفاء بالتزامات الميثاق، بل الأهم من ذلك أيضاً، إتاحة منبر لجميع الدول الأعضاء لطرح آرائها عن كيفية استمرار المجلس في إثراء الطريقة التي يدير بها أعماله. يرى وفدي أن تقارير المجلس ينبغي أن لا تكون فقط عبارة عن سرد للأحداث التي جرت والجلسات التي انعقدت خلال فترة زمنية معينة، فضلاً عن الإجراءات المتخذة. بل ينبغي أن تكون تلك التقارير أكثر تحليلاً وتوضيحاً للتحديات التي تواجه المجلس في تنفيذ ولايته، وكيفية اقتراحه الحلول لها.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن هناك زيادة في عدد الجلسات العامة التي عُقدت خلال الفترة قيد النظر. بينما نرحب بتلك الخطوة، نشعر بالقلق إزاء عدم التأمل في مدى ما تحدّثه تلك الجلسات العامة من أثر في عمل المجلس. فالجلسات العامة لا تعقد لمجرد إرضاء الدول غير الأعضاء في المجلس. بل لا بد من الأعراب بوضوح عن آراء الدول غير الأعضاء في المجلس التي تشارك في هذه الجلسات ومدى قيمة هذه الآراء في عمل المجلس.

نقترح على المجلس، كوسيلة لتحسين المشاركة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصالح، أن ينظر في الاستفادة من الأنظمة الأساسية الأخرى، مثل عقد الجلسات وفقاً لصيغة آريا. فذلك من شأنه أن يعزز الشفافية، ومن ثم يعمل على تضيق هوة الخلافات بين الدول الأعضاء والمجلس. إن مجلس الأمن، الذي يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي أن يكفل ليس فقط الاستماع إلى أصوات الذين يمثلهم بل أيضاً الالتفات إليها ومراعاتها.

لا يمكن المبالغة في أهمية البعثات الميدانية التي يضطلع بها المجلس. إذ أن تلك البعثات توفر فرصاً للمجلس مرتبطة

نأمل، بفضل توجيه رئيس الجمعية العامة والتعاون الثابت والقيم من جانب السفير تانين أن نتمكن من المساعدة في وضع أساس متين لهذه الدورة للمضي قدماً نحو اتفاق أو التوصل إلى اتفاق جدير بتأييد جميع أعضاء المنظمة. وسوف نكون جميعاً في غاية الامتنان لهما لذلك.

السيد ماوي (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أن أشكر الممثل الدائم للصين، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر على عرضه لتقرير المجلس (A/68/2) أمام هذه الهيئة (انظر A/68/PV.46). وأشكر أيضاً الولايات المتحدة على إعداد مقدمة التقرير الذي نتداوله.

أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما على التوالي في جلسة هذا الصباح الممثلان الدائمون لسيراليون ومصر، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وعن حركة عدم الانحياز. أود أن أدلى ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أما وقد استمعنا إلى عرض تقرير مجلس الأمن عن أعماله في الفترة من آب/أغسطس عام ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٣، فلا يسع المرء إلا أن يعترف بأن السلام الذي سعى إليه أجدادنا قبل ٦٨ عاماً من خلال إنشاء الأمم المتحدة، لم يصبح بعد حقيقة واقعة. إذ أن التقرير يبرز أن انتشار زعزعة الاستقرار السياسي والصراعات المسلحة لا تزال تساهم كثيراً في التدني على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي في العالم وفي معاناة شعوبنا. ومع ذلك، من المشجع أن نلاحظ أن مجلس الأمن لا يزال حازماً في الاضطلاع بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

يلاحظ وفدي مع التقدير التحسن المستمر الذي طرأ على نوعية التقارير السنوية للمجلس. ولا يسعنا إلا أن نشجع المجلس على الاستمرار في تحسين نوعية التقارير السنوية

بل عوضاً عن ذلك، يعني ضمان أن لا يجسد مجلسنا فقط الحقائق الجغرافية - السياسية المعاصرة، بل أيضاً أن يكون مجلسنا شفافاً وديمقراطياً. لقد حان الوقت لرفع الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا باستحداث مقاعد دائمة جديدة للقارة وزيادة مقاعدها في الفئة غير الدائمة تماشياً مع توافق إزولويني. الممارسة المجلس في اتخاذ قرارات مستنيرة.

ونلاحظ أن قضايا السلام والأمن في أفريقيا لا تزال تستأثر بحيز كبير من جدول أعمال المجلس. والحال كذلك، فإننا نحض على إقامة شراكة وتعاون أقوى بين المجلس والاتحاد الأفريقي، تمثيلاً مع ميثاق الأمم المتحدة. ومما لا نزاع فيه، أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، من المستصوب زيادة دعم ملكية مبادرات السلام في القارة الأفريقية. ينبغي أن يقوم التعاون بين المؤسستين على أساس الاحترام المتبادل والتكامل. وينبغي أن ينظر إلى تلك الشراكة في السياق الاستراتيجي الأوسع، أي تسخير مواطن القوة النسبية لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق نتائج مثلى من أجل خدمة البشرية.

أود عند هذا المنعطف أن انتقل إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. لا يساورنا أدنى شك في أن الالتزام الشخصي لرئيس الجمعية العامة لعملية بإصلاح مجلس الأمن سيقود مسيرتنا. ويرحب وفدي بإعادة تعيين السفير تانين بوصفه ميسراً للمفاوضات الحكومية الدولية. ونؤكد له دعمنا وتعاوننا الكاملين.

لا يمكننا أن نظل راضين عن إصلاح المجلس. إنها ليست مهمة سهلة. إذ لا يمكن التوفيق بين العدد الهائل من المقترحات والمواقف التي طرحت حتى الآن، فالبعض منها يتطرق إلى تعقد عملية الإصلاح. عشرون عاماً من المداولات لم تسفر عن أي حل شامل يحظى بدعم على نطاق واسع. والمسألة الرئيسية بالنسبة لنا حالياً تتمثل في كيفية إعطاء زخم لعملية الإصلاح.

يرى وفدي أن تركيزنا يجب أن يظل منصبا على أهدافنا المشتركة. إذ أن إصلاح مجلس الأمن لا ينطوي فحسب على زيادة المكانة والنفوذ للأعضاء الجدد في منظومة الأمم المتحدة،

بل عوضاً عن ذلك، يعني ضمان أن لا يجسد مجلسنا فقط الحقائق الجغرافية - السياسية المعاصرة، بل أيضاً أن يكون مجلسنا شفافاً وديمقراطياً. لقد حان الوقت لرفع الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا باستحداث مقاعد دائمة جديدة للقارة وزيادة مقاعدها في الفئة غير الدائمة تماشياً مع توافق إزولويني.

لا بد من مقاومة المحاولات الرامية إلى زيادة إبطاء العملية. وفي الوقت نفسه، علينا توخي الحذر بعدم المجازفة بجدوى المفاوضات بالضغط من أجل تحقيق نتائج فورية من خلال تقديم مشاريع قرارات تقترح إصلاحاً تجزيئياً للمجلس.

وندعو إلى إجراء عملية إصلاح شامل تمثيلاً مع المقرر ٥٥٧/٦٢. وينبغي أن تسترشد مناقشتنا في المستقبل برغبة في مراعاة كل واحد منا لآراء الآخر فيما نسعى لنموذج يجعل المجلس ممثلاً لجميع الأطراف وفعالاً ويحظى بالشرعية.

ونشير إلى أهمية إعداد نص لتوجيه عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وبدون إرساء أساس حقيقي للمفاوضات، سيظل إحراز تقدم حقيقي بعيداً عن متناول أيدينا. فضلاً عن ذلك، ننوه بإنشاء فريق استشاري للرئيس سيرسي، في جملة أمور، أساساً لبدء المفاوضات الحكومية الدولية. ولا يسعنا سوى الأمل بأن يبقى دور الميسر ودور الفريق الاستشاري منفصلين بغية ألا تتعقد العملية بشكل إضافي. وعلاوة على ذلك، نتوقع أن يكون أساس المفاوضات التي ستجرى معداً بعناية. وينبغي ألا يؤدي إلى تقويض وحدة مواقف الدول الأعضاء أو المساس بها. وقبل كل شيء، ينبغي أن تظل العملية مدفوعة من الدول الأعضاء.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن إصلاح مجلس الأمن أمر حتمي علينا أن ننجزه. ويجب أن تثبت التزامنا بإصلاح مجلس الأمن أقوالنا وأفعالنا. وحان الوقت الآن لسد الفجوة بين الخطاب والعمل. وبإبداء الإرادة السياسية اللازمة، سنحقق الانتصار.

لحث الجميع على المضي قدماً، بيد أننا نستهن من يحاولون فعلاً القيام بذلك العمل.

وبتعب جذور هذه المسألة إلى القرار ٦٢/٤٧، فإنها ظلت لفترة أطول مما ينبغي مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة بدون وجود أي دليل على إحراز تقدم حقيقي. ونرى أنه، من أجل إحراز تقدم، على الدول الأعضاء أن تكون مستعدة للتوصل إلى حل توافقي ولإبداء درجة كبيرة من المرونة. وحينذاك وحده يمكن أن نتاح لنا أي فرصة للمضي ببطء إلى الأمام.

إن وفد بلدي على يقين بأن هناك أهدافاً نؤيدها جميعاً. وبدلاً من التركيز على اختلاف الآراء الذي يفرق فيما بيننا، لماذا لا نركز على أوجه التوافق التي من شأنها أن تمكننا من تحقيق نتائج ملموسة؟ ففي العام الماضي، تمكنا أيضاً من الإحساس بإحراز بعض التقدم في مبادرة مجموعة الدول الصغيرة الخمس. وللأسف، سحب مشروع القرار المقدم من المجموعة (A/66/L.42/Rev.2) في اللحظة الأخيرة (انظر A/66/PV.108)، مما قادنا إلى حيث نحن الآن. وربما علينا أن نعيد النظر في بعض الاقتراحات المقدمة في إطار مبادرة مجموعة الخمس.

وفي ذلك السياق، ترى ماليزيا أن إحراز تقدم بشأن تحسين أساليب عمل المجلس أمر ممكن في إطار زمني قصير نسبياً. وتشكل مذكرتا رئيس مجلس الأمن الوردتان في الوثيقتين S/2010/507 و S/2013/515 مرجعين أساسيين يمكنهما أن تمهدا طريقاً عملياً إلى الأمام لمعالجة أوجه القصور في أساليب عمل المجلس. وقبل فترة قصيرة، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن ذلك الموضوع (انظر S/PV.7052)، مع تقديم العديد من الإسهامات والآراء المفيدة من الدول الأعضاء بشأن سبل تعزيز شفافية أساليب عمل المجلس وفعاليته وتفاعله مع الدول غير الأعضاء في المجلس. وجسدت المناقشة استمرار اهتمام

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أن أقصر بياني على تناول البند ١٢٣ من جدول الأعمال، وهو مسألة ليست هامة لوفد بلدي وحده ولكنها عزيزة للغاية للمجتمع الدولي بأسره. وبغية توفير الوقت، سأقرأ العناصر الرئيسية لبياني. وسيعمم النص الكامل للبيان. وأود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر (انظر A/68/PV.46) بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

كما يهنئ وفد بلدي السفير تانين على إعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاء والمسائل ذات الصلة.

وترى ماليزيا أن مجلس الأمن بحاجة إلى إصلاح شامل. وفيما يتعلق بعضوية المجلس، نؤيد توسيع كلتا فئتي العضوية، وهما تحديدًا، الأعضاء الدائمون وغير الدائمين. وذلك لن يجسد عضوية الأمم المتحدة البالغة ١٩٣ دولة عضواً فحسب، بل يجسد أيضاً قدرة الجهاز في الوقت الحالي على تمثيل مصالح جميع الدول الأعضاء في صون السلام والأمن العالميين. وفي الوقت نفسه، نسلم بضرورة زيادة تمثيل أفريقيا. فالمنطقة تأخذ مكانة بارزة في جدول أعمال المجلس. ومن هنا، فإن أفريقيا مؤهلة لأن يسمع صوتها في المجلس بصورة متسقة ومستمرة.

وأود أن أقرر ما هو بديهي: إننا لم نحقق أي تقدم. وعلى نحو ما هو مجسد في بيانات عديدة أدلت بها أغلبية الدول الأعضاء طوال الأعوام، يتضح بجلاء أن هناك حاجة إلى إصلاح المجلس. ودعونا إلى زيادة فعالية أساليب عمل المجلس وشفافيتها. وأصررنا على توسيع عضوية مجلس الأمن لتجسد الوقائع في عالم اليوم. ودعونا بشكل قاطع إلى تحسين التمثيل الجغرافي. ونوافق على أن هناك حاجة إلى المضي قدماً. ومع ذلك، حالما يعتزم المرء اتخاذ خطوة، يعرب عن الاعتراضات بشكل سريع وقوي. ولذلك تركنا في حالة محيرة

بعرقله الإصلاح للسنوات العديدة المقبلة. وربما حان الوقت لنعالج مسألة أساليب العمل، وفي الوقت الحاضر، لنبقها منفصلة عن المناقشة بشأن إصلاح عضوية المجلس. وينبغي أن نقوم بذلك العمل بالتركيز على جوانب معينة، أو ما يصفه وفد بلدي بقطف الثمار المتدلية، التي لا تتطلب تعديل ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن القيام بذلك بدون المساس بالنتائج النهائية لمجموعة عناصر الإصلاح الشامل.

ويمكن أن نبدأ بالنظر في بعض المواضيع التي يعمل بشأنها حاليا فريق المسألة والاتساق والشفافية. وذلك لا يعني بالضرورة أن علينا أن ننظر في جميع المواضيع بالتوازي - ربما النظر في البداية في المواضيع الأقل إثارة للخلاف. وباختصار، فإن أيا كان ما نتفق عليه ونعتمده سيكون نقطة بداية كافية حينما تقارن بتحقيق لا شيء على الإطلاق. وذلك تحديدا ما نجحنا فيه خلال جميع هذه الأعوام. ونعتقد أن إحراز أي تقدم، بالرغم من ضآلته في نظر بقية العالم، سيضعنا في نهاية المطاف على الطريق المؤدي إلى إصلاح مجلس الأمن.

وقد قدم السفير تانين هذين الاقتراحين بشأن كيفية المضي قدما في رسالة بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢. وكما ذكر وفد بلدي من قبل، فإن الرسالة تضمنت وصفا جيدا للحالة الراهنة في ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وبينما تقترب من عام ٢٠١٥، أي بعد ١٠ أعوام من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي التزم قادتنا خلاله بإصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر، لا يمكننا أن نستمر بنفس طريقة الجولات التسع السابقة من المفاوضات الحكومية الدولية. ولا يمكننا المشاركة ببساطة في دورات تقتصر على مجرد قراءة بيانات ونأمل أن تتمكن من إحراز تقدم. ويبدو واضحا أن السبب في عدم وجود زخم هو أن الدول لا يوجد أمامها نص تفاوضي. ووفد بلدي لا يوافق ه على أن الاقتراح الذي قدم في العام الماضي لإعداد وثيقة عمل كأساس للمفاوضات لم يحظ بتأييد

عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نحو أساليب عمل المجلس.

ونشيد بزيادة عدد الجلسات العلنية ونقدر استعداد المجلس لمراعاة الآراء والإسهامات الواسعة للدول غير الأعضاء، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، تأمل ماليزيا أن ترى المجلس وهو يواصل الممارسة الراسخة المتمثلة في عقد المناقشات المفتوحة. ونشيد بالمجلس على مواصلة الاتصال المنتظم والمشاورات مع لجنة بناء السلام والتشكيلات المخصصة لكل بلد على حدة والبلدان المساهمة بقوات. كما نشيد بالجلسات الختامية التي تعقد في نهاية الرئاسة ويعقد الاجتماعات بصيغة آريا، وهي بعض الأساليب التي يجري استخدامها لتعزيز التفاعل الوثيق مع غير الأعضاء في المجلس.

ومع أننا نتطلع إلى أن يصبح عضوا غير دائم في المجلس في عام ٢٠١٥، فإن ماليزيا لا يسعها سوى أن تشعر بالقلق من الحالات التي يعقد فيها الأعضاء الدائمون المناقشات أولا، قبل نقل القرارات، وتبادل مشاريع القرارات مع بقية أعضاء المجلس قبل وقت قصير من اعتمادها. وبالمثل، نشعر بالقلق أيضا من عملية انتخاب رؤساء الهيئات الفرعية للمجلس. وترى ماليزيا أن جميع أعضاء المجلس أكفاء ومؤهلون للاضطلاع بتلك المهام، ولذلك ينبغي للأعضاء غير الدائمين أن يعينوا بشكل متزايد في بعض المناصب الرئيسية.

وأحد المجالات الأخرى التي تستدعي القلق هو استمرار تعدي مجلس الأمن على المسائل التي تقع بوضوح في نطاق صلاحية الجمعية العامة. وعلى جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الجهازين الرائدتين - الجمعية العامة ومجلس الأمن - أن يحترم كل واحد منها ولاية الآخر وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

إن اتخاذ الموقف المتشدد الذي مفاده أن على إصلاح مجلس الأمن أن يأخذ شكل مجموعة عناصر مركبة يخاطر

إنقاذ أرواح بشرية ومنع نشوب الصراعات الدولية وإنهاءها واستعادة السلام والاستقرار في مختلف المناطق والبلدان. والعالم الحديث بحاجة إلى مجلس أمن فعال قادر على أن يكون لديه آلية فعالة تستجيب بسرعة لحالات الأزمات.

وسيكون من الصعب أن نجد ممثلين في القاعة اليوم لا يفهمون أهمية تنفيذ إصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، فإنه ربما تتباين آراؤنا حول كيفية وتوقيت إجراء هذه التغييرات ووسائل ذلك. وللأسف، فإن الجمعية العامة لم تتمكن في السنوات الأخيرة من الاقتراب من إيجاد جواب على هذه الأسئلة. وعلاوة على ذلك، فإن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس مستمرة منذ أكثر من عقد ومن الصعب أن نجد وفدا راضيا عن وتيرة العملية ونتائجها.

فلتحقيق الأهداف التي تم تحديدها، علينا أن نظهر الإرادة السياسية والمرونة. وفي نفس الوقت، فإن أي إجراءات متسارعة لا تستند إلى مراعاة مصالح جميع مجموعات الدول يمكن أن تقوض بسهولة العملية وأن تؤثر سلبا على استمرار تقدمها. ونحن ننادي بإصلاح مجلس الأمن على نحو يؤدي إلى زيادة التوازن والعدل على الساحة الدبلوماسية.

ونؤيد توسيع عضوية المجلس من خلال منح جميع المجموعات الإقليمية مقاعد إضافية في المجلس. ونلفت الانتباه إلى نقص تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية بين الدول التي تشغل مقاعد غير دائمة في المجلس. ونعيد التأكيد على موقف بيلاروس بأنه ينبغي منح مجموعة بلداننا مقعدا إضافيا غير دائم في مجلس الأمن.

ومن المهم مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية في عمل المجلس. والشفافية تؤدي إلى زيادة احترام المجلس والثقة في عمله. ونود أن نلفت الانتباه إلى زيادة عدد الجلسات المفتوحة في المجلس، وهو أمر يتيح بلا شك فرصة لجميع الدول الأعضاء للإسهام في عمل المجلس.

عموم الأعضاء. بل على النقيض، فقد كان واضحا أن العديد من الوفود تؤيد المضي قدما على هذا النحو. ومن شأن عملية تقودها الدول الأعضاء، مع صياغة الرئيس لوثيقة عمل، إضفاء الشرعية على النص. وعندها فحسب، سنكون قادرين على إجراء مفاوضات فعلية وتحديد المجالات التي يمكن حصر الخلافات فيها.

تحيط ماليزيا علما بقرار الرئيس إنشاء فريق استشاري يتألف من ستة أعضاء دائمين لمساعدته على وضع أساس لبدء المفاوضات الحكومية الدولية، يعبر عن الأفكار التي طرحتها الدول الأعضاء حتى الآن. ونقدر الإيضاح المقدم بأن الفريق ذو طابع استشاري وليس له دور تفاوضي. ونحن نفهم أن بعض الأعضاء يساورهم القلق إزاء طابع الفريق وصلاته بعملية التفاوض الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، ترى ماليزيا أن الفريق الاستشاري ينبغي ألا يقوض بأي حال من الأحوال المفاوضات الحكومية الدولية أو الإطار الذي يوفره المقرر ٥٥٧/٦٢.

وختاما، فإننا بحاجة إلى إحراز تقدم حقيقي والابتعاد عن المواقف المتصلبة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجموعات. وفي الشهور المقبلة، لن يقاس التقدم بالتصميم القوي لمن يرغبون في رؤية العملية تمضي قدما فحسب، ولكن أيضا بمرونة الوفود واستعدادها لرؤية الفرص وليس العقبات على الطريق الذي نسلكه. وأود أنؤكد للرئيس دعم وفد بلدي وتعاونه في العمل معه ومع الأعضاء الآخرين في هذا الصدد.

السيد لازاريف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في الفصول

المدرسية في جميع أنحاء العالم، يعرف الجميع أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا جدال في أن هذه الهيئة، التي أنشئت بموجب الميثاق قبل قرابة ٧٠ عاما، قد اتخذت طوال تاريخها عددا كبيرا من القرارات التي أدت إلى تحقيق نتائج قيمة جدا، أسفرت عن

مجموعتي الإقليمية، مجموعة دول أوروبا الشرقية، والتي تضم ٢٣ دولة عضوا وتتسم بتركيبة محددة ومعقدة ومتنوعة. وعليه، فإن البوسنة الهرسك تؤمن إيماناً راسخاً بأن مجموعتنا بحاجة إلى مقعد إضافي بالانتخاب في مجلس الأمن من أجل الاستجابة على نحو كاف للمطالب الجغرافية والسياسية لأعضائها.

وقد نالت البوسنة والهرسك شرف الانضمام إلى مجلس الأمن بصفتها عضواً منتخبا لولاية مدتها سنتان خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وتجربتنا تبرهن على أن عدداً متزايداً من البلدان لديها الاستعداد والقدرة على الإسهام في التعامل مع القضايا المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

إن البوسنة والهرسك مستعدة للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن مسألة تعزيز شفافية وكفاءة عمل مجلس الأمن. ونعتقد أن الوقت قد حان لوقف المناقشات التي لا نهاية لها، والتي لا تسهم دائماً في التقريب بين المواقف المتعلقة بإصلاح المجلس.

كما نود أن نهنئ السفير زاهر تانين على إعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية، ونتطلع إلى إجراء جولة مفاوضات جديدة نشطة وبناءة.

إننا نرحب بقرار الرئيس إنشاء فريق استشاري من السفراء كان قد أعلن عنه في رسالته المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، حيث سيقدم الإسهامات والمشورة بشأن هذه العملية الهامة. لكن نريد أن نؤكد بأن الفريق الاستشاري يفتقر إلى توازن التمثيل الإقليمي. على الرغم من أننا متأكدون من أن إسهام أعضائه وقيادته رئيسه سيزيلان أية عراقيل، فإننا نعتقد في نفس الوقت أنه لا ينبغي للفريق بأي حال من الأحوال أن يحل محل المفاوضات الحكومية الدولية.

سيشكل تطوراً حاسماً تمكننا من الخروج من جلسة اليوم بقاسم مشترك فيما يخص الدعم القوي لإجراء إصلاح شامل

ونحن نعتقد أيضاً أن من الصواب أن نفكر في الكيفية التي يمكن بها جعل تقرير مجلس الأمن معبراً على نحو أفضل عن الآراء التي أعربت عنها الدول غير الأعضاء في المجلس خلال مناقشاته المفتوحة.

ونرى أننا بحاجة إلى إجراء استعراض شامل لعملية التحضير لإصلاح المجلس وأن نسرّع في ذلك اليوم، دون انتظار النتائج. فقد حان الوقت للمضي قدماً والانتقال من الأقوال إلى الأفعال. وعلينا اتخاذ الخطوة الحقيقية الأولى نحو تحقيق ذلك من خلال تحديد الأسس التي ستستند إليها المفاوضات الناجحة.

ووفد بيلاروس يؤيد إعادة تعيين الممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين، رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية، وهو على أتم الاستعداد لمواصلة المشاركة البناءة في عملية التفاوض بهدف التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بشأن المسألة بين الدول الأعضاء.

السيد شولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لعقد هذه المناقشة بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة، والتي تمثل أحد أهم المواضيع الأساسية التي تناقشها المنظمة منذ فترة طويلة.

وأود أيضاً أن أشكر السفير ليو جياي، ممثل الصين، على عرضه (انظر A/68/PV.46) لتقرير مجلس الأمن (A/68/2) عن أنشطته خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

ونود أن نعيد التأكيد على موقفنا بخصوص توسيع عضوية المجلس، والذي يعني أنه ينبغي مراعاة أن يكون التمثيل الجغرافي أكثر إنصافاً. ومن الواضح أن الحالة الجغرافية السياسية العالمية قد أعيد تشكيلها بدرجة كبيرة منذ تحديد التكوين الحالي للمجلس. وقد أثر هذا التغيير الجغرافي السياسي أيضاً على

جيدا الإرهاب والإحباط القائمين جراء تحقيق القليل من النتائج الواضحة أو الملموسة، بعد كل هذه السنوات من المناقشات الجارية في المنظمة لإصلاح مجلس الأمن. ولكن لا يمكننا أن نسمح بأن يعرقل ذلك جهودنا. يجب علينا مواصلة المسيرة والإبقاء على التزامنا. والحظ يأتي مع المثابرة. وحتى أشد الصخور صلابة يتشقق بفعل قطرات المياه.

لذلك، فإن وفد بلدي يؤمن بالاقترحات المحددة التي قدمها الرئيس ويدعمها، والتي سوف تطلق المفاوضات الحكومية الدولية بشكل جدي. لقد حان الوقت لكي تمضي عملية المفاوضات الحكومية الدولية على أساس مفاوضات تستند إلى نص. ونرحب بمبادرته حيث سيقدم الفريق الاستشاري إسهامات تعكس الأفكار المقدمة خلال المفاوضات، التي ستبدأ على أساسها المفاوضات الحكومية الدولية. ونظرا لتأييد الدول الأعضاء الساق لإجراء إصلاح مبكر وتوسيع مجلس الأمن فيما يخص الفئتين الدائمة وغير الدائمة، ينبغي إدراج الاقتراح في مشروع النص كمعيار أساسي في عملية التفاوض.

تجعل الحقائق العالمية من الضروري قيامنا بإصلاح مجلس الأمن. وبعد مرور عقد من الزمان تقريبا على مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عندما عهد إلى الجمعية العامة بولاية إصلاح مجلس، كان ذلك الهدف بعيد المنال. ويوفر الاقتراح الذي قدمه الرئيس لنا فرصة فريدة لإعادة تركيز اهتمامنا وتشجيع التزام الدول الأعضاء بشكل أقوى. ومع الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة والذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي التي تلوح في أفق عام ٢٠١٥، حان الوقت لكي تصل هذه المفاوضات الحكومية الدولية إلى نتيجة حاسمة وناجحة.

في الختام، من نافلة القول بأن العضوية في مجلس الأمن بعد إصلاحه، لا سيما في فئة العضوية الدائمة، يجب أن تشمل

لمجلس الأمن، يمكننا أن نواصل عليه بناء المبادئ التي يمكن أن تلي بشكل كاف تطلعات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. تلتزم البوسنة والهرسك بمواصلة تعاونها، جنبا إلى جنب مع جميع الدول الأعضاء، من أجل إحراز تقدم في عملية المفاوضات الحكومية الدولية من أجل التوصل إلى مجلس أمن أكثر مساواة وفعالية وشفافية وتمثيلية. هذه عملية تقودها الدول الأعضاء. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التحلي بحسن النية وتبني روح التوافق.

السيد لبوي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن ولايات ميكرونيزيا الموحدة ترحب هذه الفرصة المتاحة لها للمشاركة في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة". وليست هذه هي المرة الأولى التي عبرت فيها ميكرونيزيا عن موقفها بشأن تلك المسألة الهامة، ومن ثم فإن موقفنا معروف بشكل جيد.

في البداية، أود أن أسجل امتنان وفد بلدي لقيادة الرئيس والتزامه بالمهمة الصعبة للغاية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. في هذا السياق، فإننا نرحب بإنشاء فريق استشاري بمبادرة من مكتبه، ونؤيد قراره المتعلق بإعادة تعيين السفير تانين لإتاحة الفرصة له لمواصلة عمله رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية.

كما يؤيد وفد ميكرونيزيا أيضا البيان الذي أدلى به ممثل سانت كيتس ونيفيس في الجلسة ٤٦ بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، والبيان الذي سيدلي به ممثل بابوا غينيا الجديدة بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

خلال مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في عام ٢٠٠٥، وافق رؤساء دولنا وحكوماتنا على الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. وبعد مرور ما يناهز ١٠ سنوات، من المؤسف عدم تحقيق إلا القليل فيما يخص عملية الإصلاح. ويدرك وفد بلدي

ومما يدل على ما تثيره المسألة من مشاعر، القرار السيادي الذي اتخذته دولة عضو برفض مقعدها في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتقر الفلبين بأن ذلك موقف اتخذته حكومة ذلك البلد استنادا إلى المبادئ. وبإحدى ذي بدء، إننا نتشاطر إحباطها إزاء عدم إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبالتالي، من الواضح أننا بحاجة لإحراز التقدم بشأن مسألة الإصلاح داخل مجلس الأمن. والإجراء غير المسبوق الذي اتخذته تلك الدولة العضو يشكل في واقع الأمر مؤشرا واضحا على وجوب القيام بالإصلاحات.

وتلاحظ الفلبين أن المفاوضات الحكومية الدولية على إصلاح مجلس الأمن أتاحت لنا جميعا محفلا لمناقشة الاقتراحات قيد النظر، وفرصة لإجراء تقييم أفضل لاقتراحات كل مجموعة على حدة. ويجب علينا الآن أن نعمل على إيجاد أفكار مبتكرة للجمع بين مختلف الأفكار والمصالح المتضاربة. ونود، من جانبنا، أن نسلط الضوء على المبادئ الأساسية التالية التي لا تزال تحظى بالدعم.

أولا، ينبغي للجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن أن تروم زيادة تمثيله، وخضوعه للمساءلة، وإرساء الديمقراطية فيه، وتعزيز شفافيته، وفعاليته، وكفاءته، ونزاهته، وإنصافه. ثانيا، ينبغي لممارسة الإصلاح أن تكون واقعية، وينبغي للأهداف أن تكون قابلة للتحقيق.

ثالثا، يجب أن تحظى عملية الإصلاح بأكبر دعم ممكن، مع مراعاة أن المادة ١٠٨ من ميثاق الأمم المتحدة تمنح فعلا للأعضاء الدائمين الخمسة حق النقض، إذ يتعين عليهم التصديق على التعديلات التي تدخل على الميثاق بغية تفعيل أي تغييرات.

وأخيرا، إن حذف حق النقض الذي تتمتع به فئة العضوية الدائمة ويتمتع به الأعضاء الدائمون أمر غير مجد.

ألمانيا والبرازيل والهند واليابان. ويجب أيضا أن تكون القارة الأفريقية ممثلة.

السيد دي فيغا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، نود أن نعرب عن تقديرنا للسفير جون آش على عقده هذه الجلسة وعلى بيانه الذي ألقاه خلال هذا الصباح (انظر A/68/PV.46). كما نشارك أيضا الوفود الأخرى الإعراب عن الشكر للسفير ليو جيه ي، ممثل الصين، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/68/2) ووفد الولايات المتحدة على إعداد مقدمته. كما نهنئ أيضا السفير زاهر تانين، ممثل أفغانستان، على إعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

في البداية، تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يشكل إصلاح مجلس الأمن مسألة مهمة بالنسبة لنا جميعا، وقضية تشكل أهمية واهتماما حيويين لمنظمتنا. فيما يخص تلك النقطة، ترحب الفلبين بعقد هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت، بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة". في الواقع، يصب في مصلحتنا المشتركة التأكد من أن مجلس الأمن قادر على الاستجابة ليس فقط للمسائل التقليدية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين واستبقائها، بل أيضا أن يكون قادرا على الاستجابة للمسائل الجديدة الناشئة التي تؤثر على أمننا المشترك.

لا يزال إصلاح مجلس الأمن عملية مستمرة. وشهدنا على مدى عقود، تقديم العديد من المقترحات التي تستحق دراسة متأنية. وعرضت العديد من البدائل بشأن التمثيل الأوسع وزيادة الدول الأعضاء في مجلس الأمن خلال هذه المناقشة. وقد اقترحت العديد من المبادرات للمضي قدما بالعملية، لكن وحتى الآن، لم يُحرز تقدم كبير.

خامسا، إن إصلاح أساليب العمل ينبغي أن يندرج في إطار برنامج الإصلاح. وينبغي أن نعتبر التوسيع وأساليب العمل مسألتان غير منفصلتين. وينبغي المضي قدما في إصلاح أساليب العمل إذا لم يتم التوصل إلى أي اتفاق على المسائل الأخرى، لأن ذلك لا يتطلب تعديلا للميثاق. ومجالات التغير المحددة تشمل إقرار وتعميم نظام داخلي رسمي، وإجراءات لكفالة الشفافية في اتخاذ القرارات، والمساءلة عن الأداء، والحصول على المعلومات، والتشاور، والتعاون، وتبادل المعلومات بصورة كافية مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تمكين غير الأعضاء في مجلس الأمن من الإطلاع على أعماله وأنشطته وزيادة مشاركتهم فيها.

وتشيد الفلبين بمبادرة رئيس الجمعية العامة بإنشاء فريق استشاري، كلفه بصياغة نص كأساس للتفاوض يُجسّد بصورة كافية جميع المواقف الحالية إزاء إصلاح المجلس. ومما لاشك فيه أن المبادرة جديدة بالذكر. ونحن نحبي ونقدر اعترام الرئيس المضي قدما بالعملية. غير أننا أخطأنا علما أيضا بالشواغل التي أعربت عنها الوفود بأن الفريق لا يمكنه أن يلتف على عملية المفاوضات الحكومية الدولية، بل ينبغي ألا يفعل ذلك. وبالتالي، فإن الفلبين، إذ تدرك ضرورة بذل جهد جدي وإبداء الإرادة السياسية من أجل التغير الحقيقي، تشدد على أن الإصلاح ينبغي أن يتم في إطار عملية المفاوضات الحكومية الدولية الجارية.

وأخيرا، ومن جانبنا، إن الفلبين ملتزمة ألا تتعاون مع الوفود الأخرى تعاوننا وثيقا لمناقشة إحداث تغييرات هادفة وإيجابية في مجلس الأمن فحسب، بل لتنفيذها أيضا. والفلبين على استعداد للعمل بصورة إيجابية وبناءة مع الوفود الأخرى بغية إحراز تقدم هادف بشأن هذه المسألة التي نوليها جميعا اهتماما كبيرا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك زملائي الإعراب عن الشكر للرئيس على عقده لهذه الجلسة.

وفي ذلك الصدد، واستنادا إلى تلك المبادئ، فإن الفلبين تود أن تسلط الضوء على النقاط الخمس التالية.

أولا، فيما يتعلق بفتي العضوية، فإن توسيع فئة العضوية على أساس التوزيع الجغرافي العادل ينبغي أن يجسد الحقائق الجغرافية والسياسية الحالية. وينبغي النظر بصورة جديدة في اقتراحات إنشاء مقاعد فئة وسيطة بدون المساس بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وتأييد إنشاء مقاعد فئة وسيطة ينبغي ألا يُفسّر على أنه تحلّ عن الموقف الفعلي، لأن ذلك مجرد ترتيب وسيط سيُستعرض في وقت يُحدد سلفا. وإمكانية إنشاء مقاعد دائمة ما زالت قائمة.

ثانيا، وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، ينبغي فرض قيود على استخدامه، بما في ذلك وضع إجراءات لإلغائه. وفي حالة الأعضاء الجدد، ينبغي أن يقترن منحهم حق النقض بالتزامهم ألا يستخدموه حتى يُعقد المؤتمر الاستعراضي المقبل. ويمكن للمؤتمر الاستعراضي المقبل أن يستكشف طرائق موازنة حق النقض. وعلاوة على ذلك، فإن حق النقض ينبغي ألا يُربط بأساليب العمل.

ثالثا، وفيما يتعلق بالتمثيل الإقليمي، فإن تعزيز التوزيع الجغرافي العادل تحدده الفقرة ١ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وذلك التمثيل الإقليمي لا يعادل منح مقعد إقليمي يؤدي إلى مساءلة إقليمية.

رابعا، وفيما يتعلق بحجم مجلس الأمن بعد توسيعه، فإن توسيعا محدودا للمجلس ينبغي أن يستند إلى معايير تُوازن بين التوزيع الجغرافي المنصف والفعالية والكفاءة. وسيتألف الحجم المثالي مما لا يقل عن ٢١ عضوا وما لا يزيد على ٣١ عضوا. ومجموع العدد يجب أن يكون عددا فرديا لتيسير اتخاذ القرارات في حالة تعادل الأصوات. ويمكن إعادة النظر في مسألة الحجم في مؤتمر استعراضي مقبل.

بغية الوفاء بواجباته. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نحافظ على مصداقية منظمنا، وينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، ألا ندخر أي جهد لتحقيق ذلك الهدف. وبناء على ذلك، فإن تركيا تتشاطر رؤية الرئيس التي أعرب عنها في خطابه (انظر A/67/PV.87) ورسالته التي قال فيها أن الإصلاح عنصر هام في جهود تعزيز المنظمة، التي قد تجعلها، في حالة فشلها، تواجه خطر انتفاء جدواها.

ومن جهة أخرى، نعتقد اعتقاداً قوياً بأن عملية المفاوضات الحكومية الدولية هي المحفل الوحيد لإجراء الإصلاح الشامل الممكن. وعلى الرغم من تشاثرنا نفس الهدف، وهو التعجيل بإصلاح المجلس، فإن الأعضاء لا يزالون منقسمين بشأن سبل بلوغ ذلك الهدف والنتيجة النهائية. ولذلك السبب ينبغي لنا أن نتوخى قدراً كبيراً من التأني وأن نمتنع عن الخطوات التي قد تزيد من توسيع الثغرات القائمة. وعلى ذلك المنوال، نخطط علماً بالفريق الاستشاري الذي عُيِّن مؤخراً، وهو فريق استشاري بطبيعته ولا يقوم بأي دور في المفاوضات أو الصياغة، على نحو ما حدده رئيس الجمعية العامة في رسالته، وأعاد تأكيده في اجتماعه بالأمس مع ممثلي مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

وأود أن أشدد على أنه ينبغي لهذا الفريق ألا يتخطى المفاوضات الحكومية الدولية أو يتجاوزها أو يحل محلها من خلال الشروع في ممارسات الصياغة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أختتم بياني بعرض موقف تركيا بشأن إصلاح مجلس الأمن.

أولاً، بالنسبة لفئات العضوية في المجلس، فإن تركيا تواصل دعم الاقتراح التوفيقي المبين في ورقة إيطاليا - كولومبيا، الذي يدعو إلى إنشاء فئة عضوية جديدة أطول أجلاً، أو إمكانية إعادة انتخاب العضو حتى ثلاث فترات متتالية، وذلك بالترادف مع زيادة عدد المقاعد غير الدائمة

كما أود أن أشكر الرئيس على رسالته المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وستواصل تركيا المشاركة البناءة في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن، الذي يكتسي أهمية خاصة لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة الصينية لمجلس الأمن، على عرضها (انظر A/68/PV.46) للتقرير السنوي للمجلس (A/68/2) المقدم إلى الجمعية العامة، وللبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة على جهودها القيّمة في إعداد التقرير.

كما أهنيء سعادة السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على إعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية. ونعتقد جازمين أن السفير تانين، بصفته رئيساً لتلك المفاوضات، سيظل يضطلع بدور هام في النهوض بالعملية، مؤلياً اهتماماً خاصاً لشفافية المفاوضات وطابعها القائم على تولي الدول الأعضاء لزاماً الأمور بشأنها.

إن التقرير المعروض علينا اليوم يقدم عرضاً وقائعاً دقيقاً عن عمل مجلس الأمن. ويثبت تنوع المسائل المدرجة على جدول أعمال المجلس وعب عمله الثقيل والمتزايد. ونؤيد الطلب الذي قدمته الوفود السابقة للحصول على تقرير أقل وصفاً وأكثر تحليلاً، وإن كنا في الوقت ذاته، نراعي المصاعب من حيث تنفيذ هذا النهج التحليلي. وبذلك، أود أن أؤكد مجدداً اعتقادنا الراسخ بأن أساليب عمل مجلس الأمن ينبغي ويمكن زيادة تحسينها بغية تعزيز شفافيته، ومساءلته، وشموليته.

ما زال إصلاح مجلس الأمن هو الرغبة المشتركة لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وعلى الرغم من اختلاف آرائنا، فإننا نرغب جميعاً أن نرى المجلس قد ازداد تكيفاً مع حقائق العالم المتغير باطراد، وأصبح أكثر ديمقراطية وتمثيلاً. والإصلاح الشامل ضروري، لأن التطورات في جميع أرجاء العالم تتطلب من مجلس الأمن أن يتصرف بسرعة وعلى نحو مسؤول

أن نقول إنه أشبه بصورة عتيقة - وبالتالي فإنها تحمل تعبيراً جامداً عن العلاقات الدولية، مثلما كانت تبدو ملامحها قبل أكثر من ٦٠ عاماً، ولذلك، فهي لا تبدو قريبة الصلة بالواقع المعاصر بدرجة كبيرة. ولهذا السبب، نعتقد أن النتيجة النهائية لمداولاتنا ومفاوضاتنا بشأن المسألة يجب أن تتحاشى خلق صورة جديدة قد تبدو غير ذات صلة بالواقع في غضون سنوات قليلة.

وبالنسبة لإكوادور، فإن العجز الديمقراطي في الهيئات التي تتكون منها المنظومة الدولية الحالية، وخاصة مجلس الأمن، يجب تصويبه بصورة عاجلة لكي يمكن للمنظمة الاستجابة للمقاصد والمبادئ التي أفضت إلى إنشائها. ولذلك، فإن وفدي مستعد للبدء في مفاوضات حكومية دولية تستند إلى نص، حتى يتسنى لنا البدء بتحديد واضح للأمم المتحدة التي نريدها، في إطار إصلاح كامل للمنظمة.

لقد زاد عدد الأعضاء في الأمم المتحدة زيادة كبيرة منذ تأسيسها ومنذ آخر زيادة في أعضاء مجلس الأمن، في عام ١٩٦٥. وينبغي أن ينعكس هذا الوضع في عضوية المجلس، ولذلك، يؤيد بلدي إنشاء مقاعد جديدة في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. مع ذلك، وبغض النظر عن الشكل النهائي الذي قد تتخذه الزيادة، لا غنى عن أن تكون الآليات التي يتشاور أعضاء المجلس معها، والتي تخضع للمساءلة أمام دول المنطقة التي تمثلها، ذات طابع مؤسسي، بقدر عمل مجلس الأمن في الوفاء بمسؤولياته باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وهذه الزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن لا يمكن أبداً أن تكون إجابة حسابية للزيادة في عضوية المنظمة ككل. وأي إصلاح في هذا الاتجاه سيكون عديم الفائدة ما لم يقترن بمراجعة متعمقة لأساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك، في جملة بنود أخرى، مسألة حق النقض والشفافية في مداولاته

العادية. ونعتقد أن المقاعد الدائمة الإضافية لا تتناسب وفكرة مساءلة المجلس وشفافيته. فضلاً عن ذلك، فإن موقف الاتحاد من أجل توافق الآراء، من خلال اقتراحه بتخصيص مقعد غير دائم للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومعظمها لم ينتخب لعضوية المجلس قط، يوفر أكثر الخيارات ديمقراطية لتحقيق نتائج مستدامة. فإذا كان مجلس الأمن لن يكون بعد إصلاحه مجلس اليوم فحسب، بل سيكون مجلساً للمستقبل أيضاً، سيكون حتماً أن نركز أفضل جهودنا جميعاً على الاقتراحات التي ستوفر للمجلس المرونة الضرورية من حيث تكوينه.

ثانياً، إن الإصلاح الشامل ينبغي أن يغطي كل المجالات الخمسة المحددة في المقرر ٦٢/٥٥٧. وأي اقتراح لا يشمل تلك المجالات الخمس سيكون منقوصاً بلا أدنى شك.

أخيراً، نؤكد دعمنا لإصلاح الضيم التاريخي الذي وقع على أفريقيا من خلال تحسين تمثيل القارة في المجلس بشكل كبير.

وتركيا، بوصفها عضواً في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، مستعدة لمواصلة الاشتراك في المفاوضات الحكومية الدولية بنشاط وبشكل بناء. وبكل احترام، ندعو جميع الدول الأعضاء للتحلي بالمرونة الضرورية للتوصل إلى نتيجة تحظى بأوسع قبول ممكن.

السيد لاسو مندوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/68/PV.46).

أود أيضاً أن أعرب عن تقدير وفدي للزخم الجديد الذي يعطيه الرئيس، السفير جون آش، لعملية المفاوضات الحكومية الدولية فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن. فالأغلبية تسلم بأن الهيكل الحالي لمجلس الأمن، يمكننا

والولايات المنشأة. وترد الولاية المنشأة للمفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن في المقرر ٥٥٧/٦٢. ولذلك، يرى وفدي أن الفريق الاستشاري الذي أنشأه الرئيس مؤخراً ينبغي أن يقتصر عمله على تقديم الآراء الاستشارية التي يطلبها الرئيس، بدون أن يعني عمله تحت أي ظرف من الظروف أن لدى الفريق ولاية لإعداد الوثائق وصياغة القرارات أو الاقتراحات لغرض مناقشتها في إطار فريق المفاوضات الحكومية الدولية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن امتناني للسفير آش، للبيان الذي أدلى به في الاجتماع الذي عُقد بالأمس مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل توافق الآراء، وخاصة لإشارته إلى الطابع الاستشاري البحت للفريق الاستشاري، وقوله أن الفريق لا يمثل أي طرف من الأطراف المشاركة في المفاوضات، وأنه ليست لديه أي مهمة تفاوضية، وأنه غير مكلف بصياغة أو إنجاز أي مشروع وثيقة تفاوضية، وأن أنشطته لن يكون لها أثر على فريق المفاوضات الحكومية الدولية.

وعلى غرار الرئيس، نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأهمية تعزيز عملية المفاوضات الحكومية الدولية، كي تتمكن جميعاً من التعويل على مجلس أمن ملائم بما يكفي للمشاهد الدولي اليوم، الذي تختلف فيه الجهات الفاعلة المتعددة، والتحديات والتهديدات والحقائق عما كانت عليه عند إنشاء المجلس. ونرى أن الهدف الرئيسي لعملية المفاوضات الحكومية الدولية يتمثل في تعزيز الحوار والمساعدة على سد الفجوة، كي يمكننا جميعاً التوصل إلى توافق الآراء المنشود.

وتقتضي الديناميات الدولية أن نبني مجتمعاً دولياً أكثر شمولاً وخاضعاً للمساءلة. وتنعكس رؤيتنا لإصلاح مجلس الأمن ذلك الشرط. ونود أن يكون مجلس الأمن قادراً على تمثيل الديناميات الإقليمية، وأن يتسم تشكيله بالمرونة في مواجهة التغيرات العالمية وحقائق السلطة في أوقات مختلفة

وإعادة تحقيق التوازن في العلاقة بين الجمعية العامة، وهي الهيئة التي يعكس تكوينها السيادة العالمية، ومجلس الأمن.

فإذا لم يكن الإصلاح الذي يتحقق في نهاية مفاوضاتنا شاملاً، سيكون ضئيل الفائدة إن لم يكن عديم الجدوى. وفي غضون ذلك، نرحب بالمبادرات التي يروج لها بعض أعضاء مجلس الأمن سعياً إلى تحسين آلياته فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة. ولكن، يجب أن نؤكد على أننا نشعر بالقلق إزاء ذلك الميل المتزايد لدى المجلس فيما يبدو إلى أن يدرج ضمن جدول أعماله بنوداً تذهب أبعد من الولاية المناطة به بموجب الميثاق، والتي تنتمي بشكل أنسب إلى الجمعية العامة أو إلى هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة.

السيد رويس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن تأييد كولومبيا الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا صباح اليوم باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/68/PV.46).

وأود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الجديدة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. كما أشكر الممثل الدائم للصين على عرضه تقرير مجلس الأمن عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (A/68/2). وأود أيضاً أن أعرب عن التقدير للاهتمام الذي يبديه الرئيس بالمضي قدماً على الطريق صوب إصلاح مجلس الأمن، وهي عملية مليئة بالعراقيل نتيجة لتعقدها. وبسبب ذلك التعقد الواضح، تنادي كولومبيا بأن تجرى هذه العملية بشفافية ونزاهة وتواصل منفتح، بغض النظر عن الآليات المختارة للعمل على السيناريوهات المختارة سعياً لتحقيق ذلك الهدف.

وكولومبيا تسلم بأن الرئيس لديه السلطة لاستكشاف البدائل المختلفة في قيادة المناقشات ودفع القرارات التي ستتخذ من أجل حل المسائل المعقدة التي يتحمل مسؤوليتها، إلا أنه من الواضح أن سلطته ينبغي أن تمارس في إطار القواعد

إلى زيادة حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وجعل مسألتها أكثر تعقيدا.

إن التهديد النووي من جانب الولايات المتحدة هو الذي أرغم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تكون دولة حائزة للأسلحة النووية. كما أن السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي السبب وراء المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. والواقع أن نشر قوات من جيش الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية تحت غطاء ما يسمى بقيادة الأمم المتحدة هو الذي تسبب في زعزعة السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وقد أسهمت كوريا الجنوبية في حدوث المواجهات والتوترات نتيجة لخدمة مصالح القوة المسككة بزمام أمرها.

وينبغي أن يدرك ممثل كوريا الجنوبية الأسباب التي تمنع مجلس الأمن من الاضطلاع بواجباته ومسؤولياته فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، قبل انسياقه الأعمى وراء الولايات المتحدة والافتراء الأرعن على أشقائه في كوريا الجنوبية.

السيد ليم سانغ بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أورد على بيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ما يزال ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يلقي اللوم مرة أخرى على الآخرين، فيما يتعلق بأنشطته غير المشروعة وأعماله الاستفزازية. وغني عن القول أن التوتر في المنطقة ناشئ عن إطلاق القذائف وإجراء التجارب النووية بشكل مستمر من قبل كوريا الشمالية. والتحالف بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية دفاعي في طابعه. وقد أسهم إسهاما فعالا على مدى العقود القليلة الماضية في منع نشوب الحرب في شبه الجزيرة الكورية.

وفي ذلك الصدد، فإن الحجة التي تدفع بها كوريا الشمالية ليست إلا مجرد ذريعة غير مسؤولة. فقد ادعت في الماضي

من التاريخ. ونود للمجلس ألا يزيد الامتيازات القائمة أو يعمل على استمرارها، وأن يتصدى لنقص تمثيل أفريقيا في عضويته، وهي لها منظور خاص فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، فضلا عن التصدي لنقص تمثيل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الرئيس بالنيابة: لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة اليوم.

أعطي الكلمة الآن للمتكلمين في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول، وخمس دقائق للبيان الثاني، على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كيم أون تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق الرد على الملاحظات التي أبدتها ممثل كوريا الجنوبية بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأنها غير معقولة على الإطلاق ولا أساس لها من الصحة، علاوة على كونها استفزازية. يرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تماما الملاحظات التي أدلى بها الوفد الكوري الجنوبي، ويدين بشدة تلك الاتهامات الاستفزازية. وأرى أن وفد كوريا الجنوبية لا يمثل مصالح بلده في الأمم المتحدة. بل على العكس من ذلك، فهو يمثل مصالح ومواقف الولايات المتحدة لأنه ليس لكوريا الجنوبية الحق في التعبير عن نفسها دون موافقة الولايات المتحدة، المهيمنة على كوريا الجنوبية.

وفيما يتعلق بما يسمى القرارات التي اتخذها مجلس الأمن ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فهي ليست سوى نتاج لازدواجية المعايير والتعسف والنشاز التاريخي من جانب الولايات المتحدة. ويؤكد اتخاذ تلك القرارات سياسات الكيل بمكيالين والتعسف والإجراءات العشوائية لمجلس الأمن، وخصوصا إزاء مسألة شبه الجزيرة الكورية. وهي لم تؤد إلا

النقيض، علاوة على إدخال وسائل الحرب المتطورة، بما فيها الأسلحة النووية.

وبالنسبة للكوريين، فإن الولايات المتحدة هي المجرم الرئيسي والطرف المسؤول عن إطالة أمد آلام ومأساة شعبنا. وهي التي تعوق الطريق نحو إعادة توحيد أمتنا.

إن الولايات المتحدة مسؤولة أيضا عن تهديد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بجميع الوسائل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وهي القوة المهيمنة التي تتحكم في التصرفات في كوريا الجنوبية. وحتى باستخدام العبارة الصحيحة، يؤسفني أن أقول إن كوريا الجنوبية ليست سوى خادم وتابع أعمى لسيدها الأمريكي، الذي يسيطر عليه حلم عبثي يتمثل في إعادة توحيد شطري الجزيرة، في حين أنه، من ناحية أخرى، يحاول التصرف عن طريق إساءة تفسير بيانات يدلي بها بإخلاص بين الشمال والجنوب خلال الحوار.

وفي كوريا الجنوبية، لا توجد شخصية سياسية لديها الشجاعة للتكلم بشأن أي موضوع بدون أن تتطلع أولا إلى وجه السيد الأمريكي لتعرف رغبته. وما دامت سلطات كوريا الجنوبية لا تنبذ سياستها الخائنة المتمثلة في الاعتماد على القوات الأجنبية في مواجهة أبناء جلدتها، فإن العلاقات بين الكوريتين لن تحقق المصالحة، ناهيك عن الرغبة في إعادة توحيد شطري البلد الأم.

وفي الختام، سيكون من العبث أن يعتمد الكوريون الجنوبيون، بدون مراعاة لروح الاستقلال الوطني، على القوى الأجنبية من أجل حل مسألة العلاقات بين الكوريتين.

وفيما يتعلق بالاحتجاج الذي سيديده يقينا ممثل كوريا الجنوبية على تعليقاتي، فإنني أقول مسبقا، حيث أن هذا هو بياني الأخير، أنه سيكون مرفوضا مرة أخرى.

السيد ليم سانغ بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أعذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. أعتقد أن

أن أنشطتها للأغراض السلمية وأنها لا تنوي تطوير الأسلحة النووية. ولكن شهد المجتمع الدولي الآن ثلاث تجارب نووية أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكوريا الشمالية هي البلد الوحيد الذي أجرى تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين، في انتهاك للقانون الدولي. وبالمثل، تزعم كوريا الشمالية أن عمليات الإطلاق التي نفذتها بواسطة استخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية إنما هي للأغراض السلمية في الفضاء الخارجي. لكن وبالنظر إلى سجل كوريا الشمالية في عدم الوفاء بالوعود والاتفاقات على نحو متكرر، فإن من الواضح أن ذلك ليس صحيحا.

وأود أن أشير إلى أن كوريا الشمالية ما فتئت تستشهد على نحو غير صحيح بالحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي الواقع فإن ذلك الحق يقتصر فقط على البلدان التي تنفذ التزاماتها بصدق بموجب نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي إطار نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكوريا الشمالية التي أعلنت انسحابها من الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقامت بإجراء التجارب النووية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، لا يحق لها التمتع بممارسة ذلك الحق. وفي ذلك الصدد، أود أن أعيد التأكيد على أنه وبموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ فإن كوريا الشمالية ملزمة بالعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن التخلي عن جميع الأسلحة والبرامج النووية الحالية بشكل كامل قابل للتحقق ويتسم بالمسؤولية.

السيد كيم جين سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإسبانية): ما يزال نظام كوريا الجنوبية - بوصفه ألعوبة تمسك بخيوطها أمريكا إلى جانب قوى خارجية أخرى - يَمْضِي كل يوم خطوة أخرى على طريق الخيانة الوطنية، ويدفع الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى طرفي

دواعي الأسف الشديد أن سلطات كوريا الشمالية تتخلي عن واجبها الأساسي تجاه شعبها بتبديد الموارد الشحيحة على تطوير الأسلحة النووية والقذائف. ينبغي لكوريا الشمالية أن تستخدم مواردها المحدودة لتحسين حياة شعبها، بدلا من إهدارها على تطوير هذه الأنشطة غير المشروعة.

وأخيرا، أين مصلحة الشعب الكوري؟ الجواب بسيط جدا وواضح جدا، ألا وهو أنه ينبغي لكوريا الشمالية أن تتخلى عن أسلحتها للدمار الشامل وبرامجها للقذائف التسيارية وتعود إلى المجتمع الدولي كعضو مسؤول. وجمهورية كوريا على أهبة الاستعداد دائما لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إن هي سلكت الطريق الصحيح.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

العديد من الوفود تذكر بوضوح تسجيل الفيديو الدعائي الغريب والمثير للانزعاج على موقع يوتيوب الشبكي في آذار/مارس الذي يصور نيويورك تلتهمها النيران. وعلاوة على ذلك، فإن كوريا الشمالية هي التي قطعت الخط العسكري الساخن الرئيسي مع جمهورية كوريا وأعلنت أنها قد دخلت في حالة الحرب. ومن خلال وسائط إعلام الدولة في نيسان/أبريل، هددت كوريا الشمالية جميع الشركات الأجنبية والسياح في جمهورية كوريا، ودعتهم إلى الجلاء، وذكرت أنها على وشك الدخول في حرب نووية. يتضح من تلك الحقائق وحدها، من المسؤول حقا عن الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

ومن بيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يمكننا أن نقول مرة أخرى أن كوريا الشمالية رفضت مرارا قرارات مجلس الأمن، وأنها لا تلتزم بأية التزامات. وأؤكد من جديد أن المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة تنص بوضوح على أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء قبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. واسمحوا لي أيضا أن أشدد على أن جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد اتخذها مجلس الأمن الحالي بالإجماع. إن إلقاء اللوم على المجلس لا ينكر مرجعيته ومصادقيته فحسب، بل والحكمة الجماعية لأعضائه السابقين والحاليين.

وعلاوة على ذلك، دعوني أضيف أن مجلس الأمن ليس وحده الذي أصدر بيانات تدين التجربة النووية الثالثة لكوريا الشمالية وتحث كوريا الشمالية على الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإنما أصدرت أكثر من ٨٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بيانات وطنية في هذا الصدد. وأود أن أطلب إلى ممثل كوريا الشمالية أن يسمي بلدا واحدا على الأقل يدافع عن تصرفات كوريا الشمالية.

تتلقى كوريا الشمالية ملايين الدولارات سنويا في صورة مساعدات من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومن